



مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضرات في التحليل المالي

تخصص: محاسبة ومالية

موجهة لطلبة: السنة الثالثة

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

من إعداد الدكتور: كريم قوبة

فهرس المحتويات

03	تمهيد
04	المحور الأول: عموميات حول التحليل المالي.....
09	المحور الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي.....
15	المحور الثالث: دراسة وتحليل الميزانية
19	المحور الرابع: المؤشرات والنسب المالية
29	المحور الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج.....
37	المحور السادس: دراسة وتحليل تدفقات الخزينة
47	المحور السابع: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي.....
59	قائمة المراجع.....

تمهيد:

أثرت متطلبات العولمة والتطورات الاقتصادية العالمية على المؤسسات وأصبحت هذه الأخيرة ملزمة بإعداد قوائم وتقارير مالية سليمة ودقيقة تعكس واقعها المالي بكل صدق وشفافية، إذ تعتبر القوائم والتقارير المالية الناتج النهائي للمحاسبة المالية وهي تلخص كل الأحداث المالية والاقتصادية للمؤسسة خلال الفترة أو الدورة المالية، ذلك باعتبار أن المحاسبة المالية هي المرآة العاكسة لمختلف نشاطات المؤسسة على الورق، وبذلك تعتبر المحاسبة المالية إحدى العلوم الاجتماعية التي تهتم بتقييم الأنشطة الاقتصادية، وترتكز في مجملها على تزويد الأطراف ذات العلاقة والمهتمة بالأمور المالية للهيئات والمؤسسات الاقتصادية بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية مستقبلية تتعلق بنشاطها.

لكن من جهة أخرى فقد أصبحت النتائج التي تظهرها القوائم والتقارير المالية لوحدها غير كافية لأغراض الاستثمار والتمويل وصناعة القرارات الاستراتيجية في المؤسسة، فيجب أن تكون هذه القرارات مبنية على أسس علمية صحيحة ودقيقة، ولذلك كان لابد من خضوع تلك القوائم والتقارير المالية للفحص والتدقيق والتحليل بهدف تحديد الوضعية الحقيقية للمؤسسة واستخراج أسباب نجاحها أو فشلها أو بعبارة أخرى نقاط القوة والضعف للمؤسسة، خاصة وأن النجاح يجب أن لا يكون وليد الحظ أو الصدفة أو نتيجة مؤثرات خارجية ليس للمؤسسة عليها أي تأثير.

يعتبر التحليل المالي أداة من الأدوات المستخدمة في تقييم مختلف أنشطة المؤسسة بالاعتماد على مختلف القوائم والتقارير المحاسبية، وذلك من خلال تحليل وتفسير النتائج المحصل عليها في هذه القوائم والتقارير ومقارنتها بالأهداف والخطط والبرامج الموضوعية وتقييم السياسات المطبقة لذلك، ويمكن ذلك مسيري المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها علاقة بها بمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة وتقييم قدرتها الحالية والتنبؤ مستقبلا في قدرتها على تحقيق الأرباح والنمو والاستمرارية، باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التحليلية المناسبة من قبل أشخاص أو هيئات مختصة لها قدرات للتعامل مع المعلومات المتاحة.

لهذا نهدف من خلال هذه المطبوعة الموسومة بمحاضرات في التحليل المالي الموجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص محاسبة ومالية إلى إبراز المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها التحليل المالي، وإظهار أهم الأساليب والأدوات التي يعتمد عليها وتدعيمها بمجموعة من الحالات العملية الشاملة حول التحليل المالي

المحور الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي وليد التطورات التي عرفتها المؤسسات والناجمة عن التطور الاقتصادي الذي شاهده العالم في العقود القليلة الماضية، بذلك يكون التحليل المالي أحد مجالات المعرفة الاجتماعية التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل لتحقيق الرقابة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة أمام المؤسسات، وبالتالي هو أحد الأدوات العلمية والعملية المتاحة أمام إدارة المؤسسة والأطراف ذات العلاقة بها لرقابة فعالية أنشطة المؤسسة في تحقيق مختلف الأهداف المستطرة مسبقاً، لعل من أهم هذه الأخيرة هي تعظيم مردودية الأموال المستثمرة من قبل المساهمين، سنتناول بعض المفاهيم الأساسية في التحليل المالي في العناوين الموالية.

1- مفهوم التحليل المالي:

نتناول مفهوم التحليل المالي من خلال زاويتين هما النشأة التاريخية للتحليل المالي وتعريف هذا الأخير في النقاط الموالية:

1-1- نشأة وتطور للتحليل المالي:

تعتبر نشأة التحليل المالي تاريخياً كأداة في يد المصرفين في نيويورك مع نهاية القرن التاسع عشر (1895 ميلادي)، فقد ساهم التوسع في الائتمان المصرفي إلى إعداد توصية من قبل أعضاء المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين بضرورة تقديم المقترض بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) والخصوم (الالتزامات) عند طلبه الحصول على قروض مصرفية، وتم التوصية باستخدام هذه البيانات لأغراض تحليل وضع المؤسسة المقترضة بالاعتماد على القياس الكمي بواسطة النسب في سنة 1907¹.

وقد أظهرت العديد من الدراسات في الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي بعد فترة الكساد التي عرفها العالم في سنة 1929، والتي أدت إلى إفلاس العديد من المؤسسات نتيجة عدم ملاءمتها الفنية والحقيقية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها².

وقد عرفت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتطور حجم المؤسسات وظهور الانواع المختلفة لها دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي بعد أن كان الاهتمام فقط بقائمة المركز المالي (الميزانية) إذ أصبح الاهتمام بالنسب المالية ودراسة السيولة المالية بالإضافة إلى الربحية ودراسة القدرة على المنافسة.

كما أدى ظهور معايير التقرير المالي الدولية (IAS/IFRS) في نهاية القرن العشرين بالإضافة إلى ظهور الأسواق المالية والتطور التكنولوجي دور هام في زيادة الاهتمام وتطور التحليل المالي، وأصبح الاهتمام بمختلف القوائم المالية إذ أن المعلومات المرغوب الحصول عليها تحدد القائمة التي يجب الاعتماد عليها في التحليل، كما أن التحليل المالي لم يعد يقتصر على القوائم المالية المعدة من داخل المؤسسة بل أصبح يتعدى إلى بيانات خارجية

¹ سعيدة بورديم، التسيير المالي، مطبوعة دوروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، الجزائر، 2015، ص: 15.

² نفس المكان. بتصرف.

تتعلق بنشاط المؤسسة والبيئة التي تنشط فيها، كما أصبح التحليل المالي يستخدم بواسطة الأساليب الكمية الحديثة بالإضافة إلى الحاسوب (برامج التحليل المالي) وبحوث العمليات، وبذلك أصبح التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء والتخطيط المستقبلي لنشاط المؤسسة.¹

1-2- تعريف التحليل المالي:

هنالك العديد من التعاريف التي تناولت التحليل المالي نذكر منها ما يلي:
يعرف التحليل المالي للمؤسسة بأنه دراسة للمعطيات والمعلومات المحاسبية المالية باستخدام مجموعة من الأدوات بهدف تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ معين، وذلك قصد تحديد نقاط القوة والضعف في الوظيفة المالية لتلك المؤسسة.²

ويعرف كذلك على أنه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة، هدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة.³

وهناك من يعرف التحليل المالي بمجموعة البيانات والمعلومات التي تظهرها القوائم والتقارير المالية التي تصدر عن المؤسسات ذات العلاقة بهدف الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمشروع.⁴
من خلال ما سبق يتضح لنا أن التحليل المالي هو وسيلة علمية متاحة أمام مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، يستخدم مجموعة من الطرق والإجراءات والعمليات على بيانات محددة لتحديد مدى سلامة العلاقة بين مختلف القرارات المالية المتخذة من قبل إدارة المؤسسة والنتائج التي توصلت إليها، بعد دورة أو مجموعة من الدورات المالية، بذلك يكون التحليل المالي عملية تقييمية ورقابية ونظام للمعلومات بالنسبة لمختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

2- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

توجد العديد من الأطراف التي تهتم بالنتائج التي يتوصل إليها المحلل المالي قصد التعرف على الوضعية المالية للمؤسسة، وعموما يمكن تقسيمها إلى نوعين هما أطراف داخلية وأطراف خارجية وهي كما يلي باختصار:

1-2- الأطراف الداخلية:

يقصد بالأطراف الداخلية مختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، ويختلف اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية نسبيا من مستوى إداري آخر نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها، وتستخدم بصفة عامة الأطراف الداخلية نتائج التحليل في:

¹ منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 10-11.

² زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 16.

³ لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 15.

⁴ عبد المعطي رشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 59.

- الحصول على مؤشرات مالية كمية تتعلق بأداء المؤسسة بصورة شاملة؛
- الرقابة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات¹.

2-2- الأطراف الخارجية:

تمثل الأطراف الخارجية في مختلف الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم علاقة ومصالح مع المؤسسة، وهي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة حسب درجة علاقتها بالمؤسسة، ومن الأطراف الخارجية التي لها مصلحة بنتائج التحليل نذكر المستثمرون الحاليون والمتوقعون والمقرضون باختلاف فئاتهم والدائنون التجاريون الذين يتعاملون مباشرة مع المؤسسة².

بالإضافة إلى ما سبق هناك أطراف خارجية أخرى يصعب تحديدها بدقة أو بشكل مباشر إلا أنهم لهم مصالح واهتمامات بنتائج التحليل المالي ويعتمدون عليها في اتخاذ قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، ومن أمثلتهم نذكر³:

- هيئة الأوراق المالية لمعرفة المعلومات عن المؤسسات ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والافصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة الأسواق المالية؛
- الأجهزة الضريبية لأغراض تطبيق التشريعات الضريبية؛
- الغرف التجارية والصناعية للتحقق من مدى مساهمة المؤسسات في تفعيل مؤشرات الاقتصاد الوطني.

3- أنواع التحليل المالي:

يمكن تصنيف أو تقسيم التحليل المالي إلى عدة أنواع متعددة تكمل بعضها البعض وفق ثلاثة معايير أو مداخل كما يلي:

3-1- معيار الزمن:

يصنف التحليل المالي وفق مدخل أو معيار الزمن إلى نوعين هما⁴:

3-1-1- التحليل المالي الديناميكي (الافقي):

هو التحليل الذي يقوم بدراسة تغير كل بند (عنصر) من بنود (عناصر) القوائم المالية ودراسة اتجاه تغيراتها خلال فترات أو دورات مالية، ويكون التحليل زمني باستخدام قيم مطلقة أو النسب المئوية لإظهار اتجاه التغيرات التي حدثت خلال فترة أو فترات زمنية محددة وهذا ما يجعل التحليل وفق هذه الطريقة يتصف بالديناميكية، إذ

¹ وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 17.

² المرجع السابق، ص: 18.

³ عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008، ص: 31.

⁴ عبد الحليم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 188.

يساهم في معرفة اتجاه تغير النسبة الخاصة بالعنصر المعني بالتحليل في القائمة المالية وتقييم أداء الإدارة من خلال هذا الاتجاه والحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة وكذلك محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلاً.

3-1-2- التحليل المالي الساكن (الرأسي):

هو التحليل المالي الذي يقوم على دراسة وتحليل العلاقات الكمية بين بنود القائمة المالية المراد تحليلها عند تاريخ معين عادة ما تكون في نهاية الدورة (سنة) المالية، وذلك بتحديد نسبة العنصر من إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها أو نسبة إجمالي كل مجموعة من القائمة إلى مجموع القائمة، وهذا ما يجعل هذا النوع من التحليل ساكناً إذ يعتمد على قائمة مالية في دورة مالية واحدة فقط.

3-2- معيار القائم (الشخص) بالتحليل:

يصنف كذلك التحليل المالي وفق معيار الشخص أو الهيئة القائمة بعملية التحليل إلى نوعين هما:

3-2-1- التحليل المالي الداخلي:

تقوم به شخص أو هيئة مختصة من داخل المؤسسة نفسها، ويتميز هذا النوع من التحليل بالدقة واليقين وذلك لما يتوفر عليه الشخص المحلل من إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة من إدارة المؤسسة التي تساعد وتمكنه من تشخيص الوضع المالي والحكم على مستوى الأداء بشكل دقيق.

3-2-2- التحليل المالي الخارجي:

يقوم به شخص أو هيئة مختصة في التحليل المالي من خارج المؤسسة وهدفها معرفة وضعية المؤسسة ومدى صحتها المالية، وذلك بتكليف من إدارة المؤسسة ذاتها أو من طرف أطراف خارجية عنها كالمساهمين والبنوك والضرائب والموردون وغير ذلك.

3-3- معيار الفترات التي يغطيها التحليل المالي:

يمكن تقسيم التحليل المالي حسب الفترات التي يغطيها إلى نوعين كما يلي:

3-3-1- تحليل مالي قصير الاجل:

يعالج هذا النوع من التحليل فترة زمنية قصيرة (أقل من سنة)، ويستخدم لقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها خلال تلك الفترة الزمنية إذ يعتبر أداة للتخطيط المالي قصير الاجل، ويهتم كذلك هذا النوع من التحليل بقياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل بالإضافة إلى دراسة تصريف المنتجات أو البضائع، ويرتكز هذا النوع من التحليل المالي على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل بمكوناته بالإضافة إلى التدفقات النقدية والربحية لتلك الفترة أو الدورة المالية.

3-3-2- تحليل مالي طويل الاجل:

يعالج هذا النوع من التحليل المالي فترة زمنية أكثر من سنة ربما لعدة سنوات متتالية، يستخدم كذلك لقياس قدرة المؤسسة وانجازاتها في الاجل الطويل (خلال عدة سنوات) وبذلك يعتبر أداة للتخطيط المالي طويل الاجل، كما يركز أو يعتمد هذا النوع من التحليل على هيكل رأس المال والأصول الثابتة وربحية المؤسسة في الاجل

الطويل، بالإضافة إلى تغير التدفقات النقدية والربحية ورأس المال العامل بمكوناته خلال تلك السنوات أو الدورات المالية، ويهتم كذلك هذا التحليل بدراسة قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها طويلة الاجل أي مدى قدرة المؤسسة على تسديد الأقساط المستحقة في وقتها المحدد وبانتظام.

4- أهمية التحليل المالي:

ظهرت أهمية التحليل المالي في السنوات الأخيرة من خلال مجموعة الدراسات والابحاث الاقتصادية والإدارية والمحاسبية الناتجة بشكل أساسي عن تغير أشكال المؤسسات وتعدد مجال نشاطها، فبالإضافة إلى كون التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة في المؤسسة خاصة إذا استخدمت بشكل فعال، يمكن أن نذكر أهمية التحليل المالي فيما يلي:¹

- تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛
- التحقق من مردودية وكفاءة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- إعطاء مؤشرات على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المسطرة مسبقاً؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
- إعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك من يرى أهمية التحليل المالي فيما يلي:²

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة خاصة إذا استخدم بفعالية في المؤسسة؛
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء؛
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية؛
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية للمؤسسة خاصة فيما يخص قرارات الشراء والادماج والتوسع والتجديد.

¹ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 03. متوفر على الموقع الالكتروني:

www.noor-book.com/المالي-التحليل-كتاب-pdf consulte le 24/10/2018 a 15:00.

² محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء -دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2011، ص: 36.

المحور الثاني: أدوات وأساليب التحليل المالي

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من الأساليب والأدوات التي تمكن المحلل المالي من صياغة والتوصل إلى معلومات مالية يستطيع بواسطتها أو من خلالها توضيح والحكم على فعالية الوظيفة المالية (أو الأداء المالي) في المؤسسة، ويتوقف حسن استخدام هذه الأدوات متجعة أو منفردة على خبرة ومهارة المحلل المالي من جهة وكذلك الغاية أو الهدف من عملية التحليل من جهة أخرى، نتناول أدوات التحليل المالي والبيانات اللازمة للمحلل المالي باختصار فيما يلي:

1- أدوات التحليل المالي:

يقصد بأدوات التحليل المالي بتلك الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي والتي تحتاج إلى الكثير من الدقة والعناية عند تصنيعها وكذلك عند استخدامها، ويستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المؤسسة وإظهار نقاط القوة والضعف في عملياتها المالية والتشغيلية التي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم¹.

عموماً يمكن تصنيف أدوات التحليل المالي إلى مجموعتين أدوات تقليدية ظهرت بظهور التحليل المالي وأدوات حديثة ظهرت استجابة لتطورات بيئة الأعمال الدولية، سنحاول اختصار أهم أدوات التحليل المالي في النقاط التالية:

1-1- الأدوات التقليدية:

ظهرت هذه الأدوات في بداية ظهور التحليل المالي كأدوات في يد البنوك والمحللين الماليين بهدف دراسة واتخاذ قرارات الإقراض، وتستخدم هذه الأدوات في تحليل ودراسة القوائم المالية للمؤسسات، إذ تتمثل أساساً في المؤشرات والنسب المالية والمقارنات، ويقصد هنا باستخدام النسب والمؤشرات المالية بدراسة العلاقة بين متغيرات لها خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المؤسسة، ويمكن الاستعانة بالرسومات التخطيطية لتفسير وتوضيح عملية التحليل.

وتستخدم هذه الأدوات مجتمعة أو منفردة في:²

- تحليل الهيكل المالي بهدف ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي؛
- تقييم المردودية من خلال مقارنة النتائج مع الوسائل المستخدمة لتحقيقها؛
- تحليل التدفقات النقدية من أجل معرفة أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز.

¹ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 380.

² إلياس بن ساسي ويوسف القرايشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 14.

- تقييم النتائج التي حققتها المؤسسة ونشاطها بتقسيمه إلى مجموعة من الأرصدة الوسيطة للتسيير بهدف معرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية ومساهمة كل دورة فيها وبناء على ذلك يتم اتخاذ القرارات المناسبة.

1-2- الأدوات الحديثة:

تشمل مختلف الطرق الرياضية والاحصائية وبحوث العمليات كالمصفوفات والسلاسل الزمنية ونظرية الاحداثيات والبرمجة الخطية والبرامج المتغيرة وغيرها التي تستخدم في عملية التحليل، وكذلك يمكن الاعتماد على أجهزة الاعلام الالي في إعداد برامج تحليلية تستخدم في تحليل ومعالجة الكثير من المشاكل المالية التي قد تواجه المؤسسة¹.

يستخدم أدوات التحليل المالي لتحليل الربحية والمصاريف ومعدلات النشاط وغيرها من المجالات، لا يمكن الاعتماد على هذه الأدوات إلا إذا توفرت بيانات لمجموعة من السنوات، كما يستخدم في التنبؤ بالفشل المالي باستخدام مجموعة من النماذج الإحصائية².

2- البيانات اللازمة للمحلل المالي:

تنقسم البيانات التي يعتمد عليه المحلل المالي إلى قسمين هما:

1-2- البيانات الأساسية:

تتمثل أساسا البيانات الأساسية التي يعتمد عليها التحليل المالي في مختلف القوائم والتقارير المالية الدورية للمؤسسة، تعتبر القوائم المالية وسيلة للاتصال والتواصل بين المؤسسة المصدرة لتلك القوائم والأطراف التي لها علاقة أو مصلحة في استمرار نشاطها سواء كانت هذه أطراف داخلية أو خارجية، حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) الذي اعتمد على قوائم مالية جديدة تسائر متطلبات الاعمال الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) وأصبحت كل مؤسسة مجبرة على إعدادها والتي تتمثل في:³

- الميزانية (أو قائمة المركز المالي) وهي قائمة مفصلة للأصول (غير الجارية والجارية) وحقوق الملكية والخصوم غير الجارية والجارية في تاريخ معين تظهر المبالغ الإجمالية والصافية للفترة المعنية والفترة التي قبلها؛
- جدول حساب النتائج (أو قائمة الدخل) قائمة تظهر نتيجة أعمال المؤسسة بعد مقابلة التغيير في الإيرادات بالمصاريف لإظهار النتيجة خلال الفترة المالية؛

¹ وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة بالدمار، 2007، ص: 62-63، متوفر على الرابط الالكتروني:

www.ao-academy.org/arabic/2007/05/1323.html consulte le 22/12/2019 a 15:00.

² شعيب شوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص: 229.

³ قرار مؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص: 22. بتصرف.

- جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية) وتتضمن التدفقات النقدية للمؤسسة من مختلف النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية التي تمت خلال السنة المالية؛
 - جدول تغير الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية) جدول التغير في رؤوس الأموال بما فيها رؤوس الأموال الخاصة خلا السنة المالية؛
 - ملحق الكشف (القوائم) المالية (بحيث يتضمن الملحق على بيانات تتعلق بالتكاليف وكيفية تصنيفها وتوزيعها على الأقسام في المؤسسة، بيانات عن عناصر الميزانية كالقيمة الحقيقية للأصول الثابتة وطريقة الجرد المتبعة وطريقة حساب الاهتلاك المتبعة وغير ذلك من البيانات الأخرى المفسرة والمكملة لعناصر القوائم المالية).
- بالإضافة إلى القوائم السابقة يمكن أن يعتمد المحلل المالي على مجموع تقارير مجلس الإدارة المتضمن السياسات المسطرة من طرفه والاهداف المرغوب بلوغها.

2-2- بيانات إضافية:

تساعد البيانات الإضافية في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، وهي بيانات يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية وعموما هي تشمل معلومات حول نشاط المؤسسة أو القطاع الذي تنتمي إليه، ومن هذه البيانات نذكر الآتي:

- تقرير محافظ الحسابات؛
- بيانات تتعلق بقطاع النشاط الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- بيانات تتعلق بقرارات التصدير والاستيراد وأثرها على المؤسسة؛
- بيانات تتعلق بسياسة الضرائب المطبقة؛
- بيانات تتعلق بتكاليف التمويل الخارجي؛
- المعلومات التي تنشرها الأسواق المالية؛
- الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث؛
- المكاتب الاستشارية.

3- المقومات الأساسية لتحليل المالي:

يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات والمبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة منه، حتى يتمكن المحلل المالي من تحديد الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها مستقبلا وتحديد الموقف الاستراتيجي للمؤسسة وفقا لمعايير المقارنة يعتمد على مجموعة من المقومات والمبادئ التي من أهمها ما يلي:¹

- التحديد الواضح للأهداف؛

¹ فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 09.

- تحديد الفترات المالية التي يشملها التحليل وتوفير البيانات اللازمة لعملية التحليل؛
- تحديد النسب والمؤشرات المالية المناسبة بهدف الوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت؛
- التحليل والتفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يتم اتخاذ القرارات اللازمة بصورة سليمة وبشكل يضمن أن يؤدي التحليل إلى نتائج غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات متباينة؛
- معرفة المحلل المالي ودرايته الكاملة للبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمؤسسة؛
- أن يكون المحلل المالي مؤهلاً من الناحية العلمية والعملية وقادراً على تفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

4- استعمال التحليل المالي:

يمكن استخدام التحليل المالي من مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة لعدة أغراض منها أداء المؤسسة واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، نذكر أهم استعمالات التحليل المالي فيما يلي:

4-1- التحليل الائتماني:

يقوم بهذا النوع من التحليل عموماً المقرضون لمعرفة وتشخيص وتقييم الاخطار المتوقع مواجهتها مع المقرض بهدف تحديد إمكانية تقديم القرض من عدمه، ويعتمد هذا التحليل على مجموعة من الأدوات والنسب والمعلومات من داخل وخارج المؤسسة التي تعطي القدرة للمحلل بالتعرف على مختلف المخاطر المالية بدقة حتى يتمكن من اتخاذ قرار الإقراض.

4-2- التحليل الاستثماري:

يعتبر هذا النوع من التحليل من أهم استعمالات التحليل المالي باعتبار أن الاستثمار يشغل اهتمام نسبة كبيرة من الافراد والمؤسسات، بذلك يقوم هذا النوع من التحليل على تقييم الأسهم والسندات او بصفة عامة تقييم مردودية الأموال المستثمرة في المؤسسة، وبذلك ينصب المهتمون بهذا النوع من التحليل على سلامة استثماراتهم والعوائد المنتظرة منها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات¹.

4-3- تحليل الاندماج والشراء:

تحتاج المؤسسة في عملية شراء مؤسسة أخرى أو الاندماج معها للقيام بعملية التحليل المالي للمؤسسة المراد شراؤها أو الاندماج معها بهدف التعرف على القيمة الحقيقية لها، وكذلك معرفة موقع هذه المؤسسة في السوق والتنبؤ بمستقبل أدائها وغيرها من الأمور الأخرى التي تمكنها من اتخاذ القرار المناسب والصائب في ذلك (الشراء

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بسطيف، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2009، ص: 08.

والاندماج)، إذ تعتبر عملية الشراء أو الاندماج من القرارات الهامة والاستراتيجية للمؤسسة والتي قد تكون نتائجها مكلفة جدا إن لم تكن مبنية على أسس دقيقة في التحليل.

4-4- تحليل تقييم الأداء:

يقوم هذا النوع من التحليل على تقييم أداء وربحية المؤسسة ومدى كفاءتها في إدارة موجوداتها باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب في التحليل المالي، وبذلك يدرس سيولة المؤسسة وتوازنها المالي والاتجاهات التي تتخذها في النمو بالإضافة إلى مقارنة أدائها مع النسب النموذجية في قطاعها ومع المؤسسات الأخرى التي تنشط في نفس قطاعها، ويهتم بهذا النوع من التحليل مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة¹.

4-5- التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمرا ضروريا لكل مؤسسة مهما كان نوعها ونوع نشاطها، وذلك نظرا لتطورات والتغيرات التي تشهدها بيئة الأعمال المحلية والدولية بالإضافة إلى المنافسة لها من قبل المؤسسات التي تنشط معها في نفس القطاع، إذ تعتمد المؤسسة على أدوات التحليل المالي في تقييم أدائها وكذلك للاسترشاد في عملية التخطيط، ويتم وضع برامج وخطط مستقبلية بواسطة التنبؤ وتقدير الأداء المتوقع مستقبلا بالاعتماد على الأداء السابق وتوقعات التغيرات في بيئة الاقتصادية².

5- معايير التحليل المالي:

تعتبر نتائج (الأرقام والنسب) التحليل المالي وحدها غير كافية لتفسير المعلومة المناسبة وتحقيق أهداف التحليل، لذلك لابد من القائم بعملية التحليل المالي من الاعتماد على معايير مرجعية حتى يتمكن من الحكم على كفاءة نتائج التحليل التي توصل إليها.

يعتبر مصطلح المعيار في اللغة العربية ترجمة لكلمة بالإنجليزية وهي (Standard) التي تعني القاعدة أو النموذج المعد مسبقا ليقاس من خلاله وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، وكيف ما كانت هذه المعايير يمكن النظر إليها بأنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو المجتمع أو الدولة أو العالم لقياس أو الحكم على جودة شيء معين³، لعل من أهم المعايير المستخدمة في التحليل المالي نذكر:

5-1- المعيار المطلق:

عبارة عن قيم لمجموعة من النسب والمعدلات التي تستخدم كمعيار مطلق في التحليل المالي يتم تطبيقها على مختلف أنواع المؤسسات، غير أن هذا المعيار يكون غير فعال في التحليل إذا ما اعتمد عليه في إيجاد صفات مشتركة بين مؤسسات متعددة ومن قطاعات مختلفة في النشاط.

¹ ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون - تيارت، الجزائر، 2017، ص: 08.

² اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 07.

³ محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 58.

5-2- المعيار التاريخي:

يعتمد هذا المعيار على النتائج التي حققتها المؤسسة في الفترات الزمنية السابقة لنشاطها، وبذلك يقوم المحلل المالي بمقارنة النتائج التي توصلت إليها المؤسسة في الفترة موضوع التحليل مع النتائج التي حققتها في فترة أو فترات زمنية سابقة، من أجل تحليل النتائج وتفسيرها والحكم عليها وكذلك استخراج أي علاقات رياضية يمكن أن تنشأ بين البيانات التي تحتويها القوائم المالية¹.

5-3- المعيار المستهدف:

تتمثل في مجموعة من الأهداف التي تضعها المؤسسة المعنية وتخطط للوصول إليها من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة أمامها، ويمكن أن تكون هذه الخطط قصيرة أو طويلة ومتوسطة الأجل حسب استراتيجية المؤسسة، ومن أمثلة المعايير المستهدفة نذكر أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية ورقم الأعمال السنوي المراد تحقيقه والنتيجة الصافية وغير ذلك، وعليه يتم مقارنة الواقع المحقق مع ما تم التخطيط له ثم تفسير والحكم على النتائج التي توصل إليها.

5-4- المعيار القطاعي:

يستخدم هذا المعيار لقياس نتائج المؤسسة المحققة مع المعايير الموضوعة في القطاع الذي تنشط فيه وكذلك مقارنة نتائج المؤسسة مع نتائج المؤسسات الأخرى التي تنشط معها في نفس القطاع، وتوضع هذه المعايير عادة من قبل أطراف خارجية عن المؤسسة مثل البورصات المالية أو بعض مؤسسات خدمات الاستثمار وغيرها.

¹ عدنان نايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص:102.

المحور الثالث: دراسة الميزانية المالية

تستخدم الميزانية في المحاسبة لتأدية مجموعة من الأهداف منها المحاسبية لتحديد النتيجة التي على أساسها تفرض الضرائب، القانونية لتحديد الذمة المالية للمؤسسة والاقتصادية التي تتمثل في تحديد الاعتبارات المستعملة أو المستخدمة من أجل الحصول على الإيرادات، لكن هذه الميزانية قد لا تستجيب لأهداف التحليل المالي نظراً لمجموعة من الاعتبارات التي تستوجب إدخال بعض التعديلات على هذه الميزانية واستخلاص الميزانية المالية، سنقوم بدراسة الميزانية المالية من عدة زوايا في العناوين الموالية.

1- تعريف الميزانية المالية:

هي قائمة مالية تصور المركز المالي للمؤسسة في دورة مالية معينة (عادة السنة)، وتتكون الميزانية المالية من جانبين يتضمن الجانب الأيمن عناصر الأصول ومختلف الأرصدة المدينة التي تعكس حقوق المؤسسة على الآخرين، أما الجانب الأيسر يتضمن عناصر الخصوم والأرصدة الدائنة الأخرى التي تعكس التزامات المؤسسة تجاه الآخرين، وبذلك توفر الميزانية المالية معلومات عن ممتلكات المؤسسة وما عليها من التزامات.

وتمثل الميزانية المالية خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها إذ تظهر كذلك في الجانب الأيمن قرارات الاستثمار قصيرة الاجل (الأصول المتداولة) وطويلة الاجل (الأصول الثابتة)، أما الجانب الأيسر كذلك يظهر قرارات التمويل سواء بالمديونية وهي تمويل خارجي (الديون الطويلة والمتوسطة الاجل تمويل خارجي طويل الاجل والخصوم المتداولة هو تمويل خارجي قصير الاجل) وكذلك التمويل الداخلي (التمثل في الأموال الخاصة)¹.

2- عناصر الميزانية:

من خلال التعريف السابق يظهر أن الميزانية المالية تتكون من جانبين هما الأصول والخصوم، إذ تمثل عناصر الأصول مختلف موجودات المؤسسة أم الخصوم فتمثل في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون (طويلة أو قصيرة الاجل)، ترتب عناصر الأصول والخصوم في الميزانية المالية كما يلي:

1-2- ترتيب عناصر الأصول:

إن الهدف من الميزانية المالية هو اظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الاجل بواسطة أصولها المتداولة²، ويعتمد في تقييم عناصر الأصول على القيم السوقية (الحقيقية) بدل القيم التاريخية (المحاسبية) وتظهر هذه المبالغ بالقيم الصافية وليس الاجمالية، كما ترتب عناصر أصول الميزانية المالية حسب مبدئين هما مبدأ السيولة ومبدأ السنوية وبذلك تنقسم عناصر الأصول إلى قسمين كما يلي:

¹ عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

² مليكة زغيب وبوشنغير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

2-1- الأصول الثابتة (غير جارية):

تتضمن القيم الصافية لمختلف الأصول التي تستعملها المؤسسة أو تبقى تحت تصرفها لمدة زمنية تزيد عن السنة، وهي تمثل القيم الصافية لعناصر الأصول غير جارية من تثبيات عينية ومعنوية ومالية وغيرها.

2-1- الأصول المتداولة (الجارية):

هي مختلف الأصول التي تستعمل وتحتفظ بها المؤسسة لمدة زمنية أقل من السنة، وترتب حسب مبدأ السيولة إلى ثلاثة أقسام فرعية هي:

- قيم الاستغلال أو المخزونات تتضمن القيم الصافية لعناصر المخزونات من البضائع والمواد الأولية والمنتجات والمواد المستهلكة؛
- القيم غير جاهزة أو القيم القابلة للتحقيق وتتضمن صافي حقوق المؤسسة على الغير التي من المتوقع تحصيلها في السنة المالية لتاريخ الميزانية، وبعبارة أخرى هي الحقوق الصافية التي لا يتجاوز أجل تحصيلها سنة واحدة؛
- القيم الجاهزة أو المتاحات وهي النقديات وما في حكمها، وتتكون من مختلف الحسابات المالية كالصندوق والحسابات البنكية والبريدية وغيرها التي يمكن استعمال أرصدها فوراً.

2-2- ترتيب عناصر الخصوم:

كذلك ترتب عناصر الخصوم وفق مبدأين هما مبدأ السنوية ومبدأ الاستحقاق وتقسم بذلك عناصر الخصوم إلى صنفين كما يلي:

2-2-1- الأموال الدائمة:

- هي مختلف الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة أو بعبارة أخرى الأموال التي تستحق في مدة زمنية تزيد عن السنة وهي تصنف بدورها إلى صنفين هما:
- الأموال الخاصة التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتمثل في رأس المال الخاص أو أموال المساهمين والاحتياطات ونتائج رهن التخصيص والمؤونات غير المدفوعة؛
 - الديون الطويلة والمتوسطة الاجل التي تمثل في مختلف الالتزامات المالية التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة الواحدة ابتداء من تاريخ إقفال السنة المالية.

2-2-2- الخصوم المتداولة:

وهي مختلف الالتزامات المالية التي تستفيد منها المؤسسة لتمويل دورة استغلالها لمدة لا تفوق عن السنة، بمعنى آخر هي الديون التي ستسدد خلال السنة المالية من تاريخ إقفال الحسابات (تسدد في أقل من سنة).

3- شكل الميزانية المالية:

يمكن توضيح شكل الميزانية المالية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01 يوضح شكل الميزانية المالية

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة (غير جارية)
	الأموال الخاصة		التبittات المعنوية، التبittات العينية، التبittات المالية، التبittات الجارية إنجازها، القروض والأصول المالية الأخرى الجارية إنجازها، المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه.
	رأس المال، العلاوات والاحتياطات، فارق إعادة التقييم، النتيجة الصافية، الترحيل من جديد، حصة الشركة المدجة، حصة ذوي الأقلية.		
	ديون طويلة ومتوسطة الاجل		
	القروض والديون المالية، الضرائب (المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية		الأصول المتداولة (الجارية)
			قيم الاستغلال
			مختلف المخزونات (البضائع والمواد المستهلكة والمنتجات التامة الصنع والمخزون في الخارج، المنتجات قيد التصنيع)
	خصوم متداولة (جارية)		
	ديون قصيرة الاجل		
	ديون الموردين، ديون إدارة الضرائب، ديون المستخدمين ومختلف الديون الأخرى التي أجل استحقاقها أقل من سنة.		قيم قابلة للتحقيق
			الحسابات الدائنة، الزبائن، المدينون الآخرون، الضرائب، الأصول الأخرى الجارية.
	تسبيقات بنكية		قيم جاهزة
	السحب على المكشوف		توظيفات وأصول مالية جارية
			أموال الخزينة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 42، بتصرف.

بحيث تحسب المجاميع في جدول الميزانية المالية أعلاه كما يلي:

مجموع الأصول = الأصول الثابتة + الأصول المتداولة

الأصول المتداولة = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

مجموع الخصوم = الأموال الدائمة + الخصوم المتداولة

الأموال الدائمة = أموال خاصة + ديون طويلة ومتوسطة الاجل

الخصوم المتداولة = ديون قصيرة الاجل + تسبيقات بنكية

4- الميزانية المالية المختصرة والنسبية:

تستخلص الميزانية المالية المختصرة والنسبية من الميزانية المالية وذلك كما يلي:

1-4- الميزانية المالية المختصرة بالقيم:

تظهر الميزانية المالية المختصرة بالقيم المجاميع المالية الكبرى الموجودة في الميزانية المالية دون تفصيلها، يمكن توضيح شكل الميزانية المالية المختصرة بالقيم في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 يوضح شكل الميزانية المالية المختصرة بالقيم

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة
	الأموال الخاصة		الأصول المتداولة
	الديون الطويلة ومتوسطة الاجل		قيم الاستغلال
	الخصوم المتداولة		قيم قابلة للتحقيق
	ديون قصيرة الاجل		قيم جاهزة
	تسيقات بنكية		
	مجموع الخصوم		مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الباحث.

4-2- الميزانية المالية المختصرة النسبية:

يبقى شكل الميزانية النسبية مثل الميزانية المالية المختصرة مع استبدال القيم أو المبالغ المالية بالنسب المئوية، يكون بذلك مجموع الأصول والخصوم 100 % وتنسب باقي العناصر المكونة للميزانية إلى هذا المجموع، ويمكن توضيح شكل الميزانية المالية المختصرة النسبية في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03 يوضح شكل الميزانية المالية المختصرة بالنسب

النسبة %	الخصوم	النسبة %	الأصول
	الأموال الدائمة		الأصول الثابتة
	الأموال الخاصة		الأصول المتداولة
	الديون الطويلة ومتوسطة الاجل		قيم الاستغلال
	الخصوم المتداولة		قيم قابلة للتحقيق
	ديون قصيرة الاجل		قيم جاهزة
	تسيقات بنكية		
100 %	مجموع الخصوم	100 %	مجموع الاصول

المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الرابع: المؤشرات والنسب المالية

يسعى المسير المالي في المؤسسة إلى تحقيق التوازن بين هدفين متناقضين هما هدف السيولة وهدف الربحية، إذ يجب على المؤسسة أن تحتفظ بالسيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات مما يؤدي إلى تدني المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة ومساهمتها، ومن جهة أخرى يجب توظيف السيولة النقدية المتوفرة في الاستثمارات طويلة وقصيرة الاجل بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم إيرادات المساهمين، وبذلك يكون استمرار حياة المؤسسة يستلزم التوفيق بين الهدفين المتناقضين¹، بذلك يقوم المحلل المالي بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مجموعة من النسب والمؤشرات المالية بهدف تحديد نقاط القوة والضعف وتقديم الحلول الممكنة، سنحاول دراسة بعض المؤشرات والنسب المالية الأكثر شيوعاً في العناوين الموالية:

1- مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات التوازن المالي إحدى أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تحليل الهيكل المالي للمؤسسة والحكم على مدى استقرار أو اختلال وضعيتها المالية في المدى الطويل والقصير، ومن بين أهم مؤشرات التوازن المالي المستخدمة في التحليل المالي ما يلي:

1-1- رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم البنية المالية للمؤسسة والحكم على مدى توازنها المالي، وهو يمثل ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة لتغطية أو لتمويل جزء من الأصول المتداولة (الجارية) بعد تمويل كل الأصول الثابتة (غير الجارية)². نتناول الأنواع المختلفة لرأس المال العامل من خلال النقاط الآتية:

1-1-1 رأس المال العامل الدائم أو الصافي:

يظهر رأس المال العامل الدائم أو الصافي مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها في المستقبل والمتمثلة في جمود بعض العناصر من الأصول المتداولة عن الحركة، وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة إذ يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها هذه الأخيرة لإبراز مدى توازنها المالي في الاجل الطويل³، وبحسب رأس المال العامل الدائم بإحدى العلاقتين الآتيتين:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$= \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم الجارية}$$

عند حساب رأس المال العامل نكون أمام ثلاث حالات هي:

¹ لسلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

² زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

³ لسلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

- رأس المال العامل أكبر من الصفر ($FR > 0$) هي الحالة المفضلة إذ أن الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة، لكن يجب الإشارة أن رأس المال العامل الموجب بقيم كبيرة هو شيء سلبي بالنسبة للمؤسسة، إذ تعتبر الأموال الدائمة هي أموال مكلفة بالنسبة للمؤسسة فالمساهمون ينتظرون مقابل تلك الأموال الحصول على الأرباح والمقرضون يتحصلون على الفوائد وبذلك يجب أن تستخدم هذه الأموال في تمويل الاستثمارات طويلة الاجل (الأصول الثابتة)، وبذلك تكتفي المؤسسة برأس مال موجب بحيث يحقق التوافق بين عاملين هما التكلفة والمخاطرة.
- رأس المال العامل يساوي الصفر ($FR = 0$) هذا يعني هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها الثابتة بالأموال الدائمة (الموارد طويلة الاجل) والأصول المتداولة بالخصوم المتداولة (الموارد قصيرة الاجل)، وتشكل قاعد التوازن المالي الأدنى وهذا تطبيقيا لا يمكن أن يطول لكون دورة الاستغلال غير مستقرة.
- رأس المال العامل أقل من الصفر ($FR < 0$) هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة، وبذلك تتحمل المؤسسة مخاطر تغطية الأصول الثابتة بواسطة الخصوم المتداولة (موارد قصيرة الاجل)، فيمكن أن يحين موعد تسديد الديون قصيرة الاجل والمؤسسة لا تتوفر على السيولة اللازمة باعتبار أن الأصول الثابتة هي بطيئة التحول إلى سيولة إذ تحتفظ بها المؤسسة لأكثر من سنة.
- يستخدم رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن في الاجل الطويل إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الاجل القصير بتغير أحد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان، ومن العوامل التي تغير في حجم رأس المال العامل بالزيادة من أعلى الميزانية ما يلي:
- زيادة الأموال الخاصة و/ أو الديون الطويلة ومتوسطة الاجل.
- التنازل عن بعض الأصول الثابتة.
- أما العوامل التي تؤثر على رأس المال العامل بالنقصان من أعلى الميزانية هي:
- حيازة أصول ثابتة.
- تخفيض الأموال الخاصة و/ أو تسديد الديون الطويلة ومتوسطة الاجل.

1-1-2 الأنواع الأخرى لرأس المال العامل:

أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال العامل الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الموال فأخذت التسميات الآتية:¹

1-1-2-1 رأس المال العامل الخاص:

يقيس رأس المال العامل الخاص مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية لتغطية الأصول الثابتة، يحسب بالعلاقة الآتية:

¹ المرجع السابق، ص: 38-39.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

1-2-2 رأس المال العامل الأجنبي أو الخارجي:

يتكون رأس المال الأجنبي أو الخارجي من مجموع مختلف الديون بأنواعها القصيرة والمتوسطة وطويلة الاجل، وبذلك يكون حسابه كما يلي:

$$\text{راس المال العامل الأجنبي} = \text{الديون الطويلة والمتوسطة الاجل} + \text{الخصوم الجارية} \\ = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

1-2-3 رأس المال العامل الإجمالي:

يتكون رأس المال العامل الإجمالي من مجموع الأصول المتداولة بمختلف مكوناتها كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{مجموع الأصول المتداولة} \\ = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقق} + \text{قيم جاهزة}$$

1-2-4 احتياجات راس المال العامل (BFR):

يدرس احتياجات راس المال العامل في الاجل القصير، وتصبح الديون قصيرة الاجل التي لم تكن موعد تسديدها بعد موردا لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة احتياج لدورة الاستغلال، يحسب احتياجات راس المال العامل كما يلي:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم جاهزة}) - (\text{الخصوم المتداولة} - \text{التسبيقات البنكية})$$

$$= \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} - \text{ديون قصيرة الاجل}$$

وبذلك يكون لدينا ثلاثة حالات لاحتياجات رأس المال العامل كما يلي:

- احتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر ($BFR > 0$) هذا يعني أن احتياجات دورة الاستغلال أكبر من موارد دورة الاستغلال، بالتالي يجب على الميسرين البحث على موارد جديدة لتوسيع دورة الاستغلال لأن ضمان التسديد موجود والمتمثل في الفائض من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق؛
- احتياجات رأس المال العامل يساوي الصفر ($BFR = 0$) هذا يعني أن الموارد تغطي الاحتياجات وهي أحسن وضعية للمؤسسة، فكلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد؛
- احتياجات رأس المال العامل أقل من الصفر ($BFR < 0$) هذا يعني أن موارد دورة الاستغلال أكبر من احتياجاتها وبالتالي يعاب على الميسرين أن هناك موارد مالية فائضة لم تستخدم في توسيع دورة الاستغلال.

1-3- الخزينة (TR):

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيم موجبة واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان

مفضلاً، حيث توفيق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها، وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين الآتيتين:

$$\text{الخزينة (TR)} = \text{قيم جاهزة} - \text{تسبيقات بنكية}$$

$$= \text{رأس المال العامل (FR)} - \text{احتياجات رأس المال العامل (BFR)}$$

وبذلك يكون لدينا ثلاثة حالات كما يلي:

- الخزينة سالبة ($TR < 0$) المؤسسة تعاني من عجز مالي للتسديد الديون المستحقة، بالتالي يتوجب على المسؤول المالي البحث عن الموارد الملائمة لتغطية العجز مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفتها؛
- الخزينة معدومة ($TR = 0$)
- الخزينة موجبة ($TR > 0$) هناك فائض في السيولة، فيجب على المسؤول المالي توظيف هذا الفائض مع الأخذ بعين الاعتبار المردودية المرتقبة من جهة وشروط تحويل هذه التوظيفات إلى سيولة عند الحاجة إليها من جهة أخرى.

2- النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة، وتعرف على أنها علاقات متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وتشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسير مجموع الأصول، بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة على الموارد الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، كما يهتم هذا النوع من التحليل بالمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة منها مخاطر الاستغلال والافلاس¹، كما توحد النسب المالية العناصر في القوائم المالية وتجعلها قابلة للمقارنة مع نفس العناصر في القوائم الأخرى، يمكن القول أن هناك عدداً غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، لكن سنحاول أن نتناول بعض النسب الأكثر شيوعاً فيما يلي:

2-1- نسب السيولة:

تعرف السيولة في المؤسسة بمدى قدرة هذه الأخيرة للقيام بنشاطاتها على أساس يومي دون مواجهة الضائقات أو الازمات المالية، وبذلك فإن السيولة تعبر عن قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها (ديونها) في الاجل القصير عند تاريخ استحقاقها، وتقوم المؤسسة بتسديد هذه الالتزامات قصيرة الاجل بالاعتماد على النقدية المتاحة (القيم الجاهزة) لها من جهة ومن تحويل الأصول غير السائلة وخاصة الجارية (المتداولة) إلى نقدية من جهة أخرى².

¹ زغيب مليكة وبوشنقىر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 36-37.

² محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء -دراسة تطبيقية، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كليمنس، 2010/2011، ص: 147.

تستخدم هذه النسب لقياس والحكم على مدى قدرة المؤسسة في الوفاء بديونها المالية قصيرة الاجل، وبالتالي فهي توضح وتدرس التوازن المالي قصير الاجل للمؤسسة، ويمكن تلخيص هذه النسب فيما يلي:

2-1-1- نسبة السيولة العامة:

توضح درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة (للتزامات قصيرة الاجل) ويعتبر ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة، كما أنها تعكس مستوى رأس المال العامل الدائم باعتبارها نسبة مئوية فهي أكثر دلالة من القيمة المطلقة له خاصة عند المقارنة بين السنوات لنفس المؤسسة أو مع مؤسسات أخرى تنشط في نفس القطاع، وتحسب نسبة السيولة العامة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \left[\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right] \times 100\%$$

2-1-2- نسبة السيولة المختصرة (السريعة):

من الانتقادات الموجهة لنسبة السيولة العامة هو افتراضها ان كل عناصر الأصول المتداولة هي أصول يسهل تحويلها إلى نقدية وبذلك لا يكون هذا الافتراض سليماً دوماً،

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الاجل بالاعتماد على الأصول المتداولة سريعة التحول إلى نقديات دون الاخذ بعين الاعتبار قيم الاستغلال (المخزونات)، إذ يتم استبعاد قيم الاستغلال من الأصول المتداولة باعتبارها بطيئة التحول إلى سيولة أو لما قد يسببه من مشاكل عند التحليل والتي تنشأ من اختلاف طرق تقييم مخزون آخر المدة أو أن هذه المخزونات قد يحتاج إلى فترة طويلة أكثر من الدورة المالية لبيعه وقد يتم بيعه بمبلغ أقل من قيمته الحقيقية، تحسب نسبة السيولة المختصرة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \left[\frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{قيم الاستغلال}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right] \times 100\%$$

2-1-3- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد الالتزامات قصيرة الاجل بالاعتماد على السيولة الجاهزة والموجودة تحت تصرفها فقط دون أن تلجأ إلى تحويل باقي الأصول الأخرى إلى نقدية، وتحسب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \left[\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right] \times 100\%$$

2-2- نسب النشاط

توضح هذه النسب قدرة وكفاءة المؤسسة في استخدام وإدارة مختلف أصولها المتداولة (الجارية) لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وتحقيق أكبر حجم من المبيعات والايادات، كذلك تحدد هذه النسب ما إذا كان استثمارات المؤسسة معقولاً أو أكثر مما ينبغي¹، ومن أهم معدلات النشاط التي تهتم بها المؤسسة ما يلي:

¹ عاطف ولهم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 95.

2-2-1- معدل دوران المخزونات:

يوضح عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات أو مخزون المواد الأولية إلى منتجات، وكلما كانت سرعة دوران المخزون كبيرة كلما اقتصدت المؤسسة التكاليف وتفادت إشكالية السيولة، ويجب الإشارة على أنه يتم الاعتماد على السلع المعدة للبيع لقياس وحساب هذا المعدل ففي المؤسسات التجارية يتم حساب معدلات دوران البضائع اما في المؤسسات الصناعية فيتم حساب معدل دوران المنتجات التامة الصنع، وتحسب هذه المعدلات كما هو موضح في العلاقات الآتية:

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \text{تكلفة شراء البضاعة المباعة} / \text{متوسط مخزون البضاعة}$$

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \text{تكلفة المنتجات التامة المباعة} / \text{متوسط مخزون المنتجات التامة}$$

$$\text{معدل دوران المواد الاولية} = \text{تكلفة شراء المواد الاولية} / \text{متوسط مخزون المواد الاولية}$$

بحيث يتم حساب متوسط أي مخزون من هذه المخزونات كما يلي:

$$\text{متوسط المخزون المنتجات التامة} = [\text{مخزون بداية المدة المنتجات التامة} + \text{مخزون نهاية المدة المنتجات التامة}] / 2$$

$$\text{متوسط المخزون البضاعة} = [\text{مخزون بداية المدة البضاعة} + \text{مخزون نهاية المدة البضاعة}] / 2$$

$$\text{متوسط المخزون المواد الاولية} = [\text{مخزون بداية المدة المواد الاولية} + \text{مخزون نهاية المدة المواد الاولية}] / 2$$

وللحصول على مدة التصريف للمنتجات أو البضائع أو المواد الأولية نقوم بقسمة 360 يوم على معدل

دوران المخزون المعني بالحساب كما يلي:

$$\text{مدة تصريف المنتجات التامة} = 360 / \text{معدل الدوران المنتجات التامة}$$

$$\text{مدة تصريف البضاعة} = 360 / \text{معدل الدوران البضاعة}$$

$$\text{مدة تصريف المواد الاولية} = 360 / \text{معدل الدوران المواد الاولية}$$

تعتبر مدة التصريف عن المدة الزمنية التي تستغرقها المنتجات او البضائع ابتداء من تاريخ دخولها للمخازن إلى تاريخ تصريفها للبيع أو لعملية الإنتاج إذا كانت مواد أولية، وكلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة وتفادت إشكالية السيولة العاطلة أو ندرة السيولة.

2-2-2- معدل دوران الزبائن:

يمثل معدل دوران الزبائن العدد المتوسط لتحصيلات قيم المبيعات، وبذلك يقصد هنا بمجموع الحقوق على

الزبائن كل الحقوق التي مصدرها رقم الاعمال، يحسب معدل دوران الزبائن بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الحقوق على الزبائن} = \text{رقم الاعمال بالضريبة} / \text{مجموع الحقوق على الزبائن}$$

ولحساب مدة التحصيل نقوم بقسمة 360 يوم على معدل الدوران كما يلي:

$$\text{مدة تحصيل الحقوق على الزبائن} = 360 / \text{معدل دوران الحقوق على الزبائن}$$

تمثل مدة تحصيل الحقوق على الزبائن المدة المتوسطة للبيع الاجل أو المدة المتوسطة التي تمكتها المؤسسة لتحصيل حقوقها من تاريخ بيع المنتجات، وكلما كانت مدة تحصيل الحقوق على الزبائن قصيرة كان ذلك أفضل للمؤسسة وتغاد مشكلة السيولة.

2-3- معدل دوران ديون الموردين:

يمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة وتشمل ديون الموردين كل المبالغ المسجلة في حسابات الموردين الناتجة عن شراء البضاعة بالنسبة للمؤسسات التجارية والمواد الأولية بالنسبة للمؤسسات الصناعية، يحسب معدل دوران ديون الموردين بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مجموع المشتريات بالضريبة} / \text{مجموع ديون الموردين}$$

ولحساب مدة التسديد ديون الموردين نقوم بقسمة 360 يوم على معدل دوران ديون الموردين وذلك كما يلي:

$$\text{مدة تسديد ديون الموردين} = 360 / \text{معدل دوران ديون الموردين}$$

تمثل مدة التسديد المدة المتوسطة للبيع الاجل أو المدة المتوسطة التي يمنحها الموردون للمؤسسة من أجل الوفاء بالتزاماتها المترتبة عن شراء المواد الأولية والبضاعة، وبذلك كلما كانت مدة التسديد طويلة كان ذلك أفضل للمؤسسة وبذلك تكون قد تحصلت على مورد مالي لتوسيع دورة الاستغلال أو هي في يسر مالي من جانب تسديد ديون الاستغلال.

ملاحظة:

في العادة تجرى مقارنة بين مدة التحصيل ومدة التسديد ونكون امام حالتين كما يلي:

- مدة التحصيل أكبر من مدة التسديد في هذه الحالة يكون جزء من حقوق المؤسسة عاطلا خلال دورة الاستغلال؛
- مدة التحصيل أقل من مدة التسديد في هذه الحالة يكون جزء من الديون قصيرة الاجل (ديون الاستغلال) متاحا أمام المؤسسة وهو مورد لتنشيط دورة الاستغلال (مورد تمويل خارجي قصير الاجل بدون تكلفة).

2-3- نسب المردودية والربحية:

تعتبر المردودية نقطة النهاية في الحكم على مدى فعالية التسيير بالمؤسسة ومدى قدرة الميسرين على تحقيق النتائج المسطرة مسبقا، وتعرف المردودية بكونها نسبة بين النتيجة المحصلة والوسائل الموضوعة بهدف تحقيقها، إذ يعبر عنها بالعلاقة: النتيجة/الوسائل. وبذلك فهي تمدنا بقدرة وسيلة أو مجموعة من الوسائل في تحقيق النتيجة، هنالك العديد من النسب التي تقيس المردودية في المؤسسة ومن أهمها نذكر:

2-3-1- مردودية النشاط:

توضح هذه النسب مردودية رقم الاعمال في النتيجة ويمكن حسابها وفق العلاقات الآتية:

$$\text{نسبة الربحية الاجمالية} = (\text{النتيجة الاجمالية} / \text{رقم الاعمال}) \times 100\%$$

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الاعمال}) \times 100\%$$

تظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح مقارنة برقم الاعمال وقدرتها على التحكم في التكاليف، وبعبارة أخرى كل 100 وحدة نقدية موظفة في رقم الاعمال كم تعطينا كنتيجة (صافية أو إجمالية) خلال فترة زمنية محددة.

2-3-2- المردودية الاقتصادية:

تهتم المردودية الاقتصادية بدراسة الأنشطة الرئيسية للمؤسسة وتستبعد الأنشطة الثانوية والاستثنائية، وتتمثل في العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة ومجموع الأموال أو الموارد التي استعملتها، نذكر من أهم نسب المردودية ما يلي:

- نسبة مردودية الأصول التي تبين مدى فعالية استخدام الموارد المتاحة من طرف المسيرين وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

- نسبة مردودية الاستثمارات وتوضح مردودية الاستثمارات الموجودة لدى المؤسسة خلال فترة التحليل وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة مردودية الاستثمارات} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأصول الثابتة الصافية}) \times 100\%$$

- نسبة المردودية الاقتصادية وتقيس مردودية الأموال الدائمة التي وضعت تحت تصرف المؤسسة خلال الفترة المعنية بالتحليل وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الدائمة}) \times 100\%$$

2-3-3- المردودية المالية:

تسمى كذلك مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة المستثمرة من قبل المساهمين، وبالتالي هي تمثل العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100\%$$

هذه النسبة توضح لنا كم تعطينا 100 وحدة نقدية موظفة في الأموال الخاصة كنتيجة صافية، وبالتالي عند حساب هذه النسبة تحسب الأموال الخاصة باستثناء النتيجة الصافية إذ أن هذه الأخيرة لم تكن موجودة عند بداية الدورة،

وفي التحليل المالي كلما كانت نسبة المردودية المالية كبيرة كلما كان ذلك أفضل للمؤسسة وتساهم في جذب المستثمرين لتوظيف أموالهم في المؤسسة، وبالتالي زيادة الطلب على أسهم المؤسسة (المؤسسات التي تنشط في الأسواق المالية) في السوق المالي مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية باعتبار أن الاسهم تخضع لقانون العرض والطلب في السوق.

3- نسب الهيكل المالي والاستثماري في المؤسسة

تؤسس المؤسسات من أجل مزاولة أنشطتها لفترة زمنية غير محدودة إلا في حالات استثنائية التي تكون فيها مدة نشاطها محدودة وبأهداف محددة، لذلك يجب أن ينظر إلى المؤسسات المستمرة في النشاط، ويرتكز الفكر المالي المعاصر في التحليل المالي طويل الاجل حول محورين أساسيين هما قرارات التمويل والاستثمار¹. يرتبط مصطلح دراسة الهيكل المالي أو التمويلي بالجانب الايسر من الميزانية المالية لأي مؤسسة، فهو بذلك يعني وصفا تفصيليا لمصادر تمويل الاستثمارات (الجانب الأيمن للميزانية المالية) من حيث النسب المئوية لكل عنصر من عناصر المصادر بالنسبة لمجموعها، وينظر إلى الهيكل المالي للمؤسسة على أنه خليط من مصادر مختلفة وليس مجموع حسابي لقيمتها².

3-1- دراسة التناسق في الهيكل التمويلي:

تحتاج المؤسسات بمختلف أنواعها أثناء ممارسة نشاطاتها الاقتصادية إلى الأموال من أجل تمويل هذه الأنشطة ومختلف الاستثمارات الجديدة، وبذلك تعتبر وظيفة التمويل من الوظائف البالغة الأهمية في المؤسسات نظرا لما يترتب عليها من اتخاذ مجموعة القرارات المتعلقة أساسا في اختيار مصادر التمويل والقرارات المتعلقة بالائتمان.

لتقييم التناسق في الهيكل التمويلي نسب كل مجموعة رئيسية من مصادر التمويل إلى مجموع مصادر التمويل، يمكن تلخيص بعض نسب الهيكل التمويلي كما يلي:

3-1-1 نسب الملكية:

تقوم هذه النسب بالمقارنة بين حقوق الملكية (الأموال الخاصة) التي هي مصادر تمويل داخلية وبين حجم الديون التي هي مصادر تمويل خارجية، وذلك بهدف معرفة درجة تغطية حقوق الملكية (الأموال الخاصة) للدائنين إذ تزيد درجة الأمان لدى المساهمين والدائنين خصوصا ومختلف الأطراف الأخرى ذات العلاقة بالمؤسسة عموما كلما زادت قيمة هذه النسب³، ويمكن تلخيص هذه النسب في:

$$\text{نسبة حقوق الملكية في الهيكل التمويلي} = \left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الخصوم}} \right] \times 100\%$$

تسمى كذلك بنسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة ويجب أن تكون قيمتها أكبر من 50% بمعنى أن الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون حتى تكون المؤسسة مستقلة ماليا وكلما كانت هذه النسبة أقل من 50% دل ذلك على ضعف الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهناك نسب أخرى مكملة لهذه النسبة منها:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون} = \left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الديون}} \right] \times 100\%$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الديون طويلة الاجل} = \left[\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الديون}} \right] \times 100\%$$

¹ نبيل عبد السلام شاكر، الفشل المالي للمشروعات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص: 103. متوفر على الموقع الالكتروني:

www.Kotobarabia.com consulter le 14/12/2019 à 10 :20.

² المرجع السابق، ص: 105.

³ محمد بشير إبراهيم الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

3-1-2 نسب المديونية:

تسمى كذلك بنسب الرفع المالي وهي توضح درجة أو نسبة استخدام التمويل بالمديونية لتمويل استثمارات وأنشطة المؤسسة، وتترتب على الديون طويلة الاجل أعباء مالية لا بد من المؤسسة أدائها عند أجل استحقاقها وقبل دفع أي توزيعات على المساهمين¹، ويمكن توضيح هذه النسب فيما يلي:

$$\text{نسبة الديون في الهيكل التمويلي} = [\text{مجموع الالتزامات} / \text{مجموع الخصوم}] \times 100\%$$

وهذه النسبة هي عكس نسب الملكية إذ يجب أن تكون قيمتها أقل من 50% حتى تكون المؤسسة مستقلة ماليا وكلما كانت هذه النسبة أكبر من 50% دل ذلك على ضعف الاستقلالية المالية للمؤسسة، وهناك نسب أخرى تستخدم لتحليل نسب الرفع المالي باعتبار أن الديون قصيرة الاجل هي ديون أقل أو عديمة التكلفة مقارنة مع الديون طويلة الاجل نذكر منها:

$$\text{نسبة الديون قصيرة الاجل في الهيكل التمويلي} = [\text{الديون قصيرة الاجل} / \text{مجموع الخصوم}] \times 100\%$$

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل في الهيكل التمويلي} = [\text{الديون طويلة الاجل} / \text{مجموع الخصوم}] \times 100\%$$

ويجب الإشارة إلى أن نسب المديونية ونسب الملكية هما نسب مكملتان لبعضهما البعض وليست نسب بديلة باعتبارها تقوم بتحليل تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة من زاويتين مختلفتين.

3-2- دراسة التناسق في الهيكل الاستثماري:

حتى يتم دراسة التناسق في الهيكل الاستثماري للمؤسسة نقوم بحساب نسب توزيع الاستثمار، بحيث يتم نسبة كل مجموعة إلى مجموع مصادر التمويل كخطوة أولى، ثم يتم إيجاد النسبة لكل نوع من أنواع الأصول مقارنة بالمجموعة الفرعية التي ينتمي إليها كل أصل من الأصول²، وهذا وفق النسب الآتية:

$$\text{نسبة الأصول الثابتة في الهيكل الاستثماري} = [\text{أصول ثابتة} / \text{مجموع الأصول}] \times 100\%$$

$$\text{نسبة الأصول المتداولة في الهيكل الاستثماري} = [\text{أصول متداولة} / \text{مجموع الأصول}] \times 100\%$$

$$\text{نسبة قيم الاستغلال في الهيكل الاستثماري} = [\text{قيم الاستغلال} / \text{مجموع الأصول}] \times 100\%$$

$$\text{نسبة القيم القابلة لتحقيق في الهيكل الاستثماري} = [\text{القيم القابلة لتحقيق} / \text{مجموع الأصول}] \times 100\%$$

$$\text{نسبة القيم الجاهزة في الهيكل الاستثماري} = [\text{القيم الجاهزة} / \text{مجموع الأصول}] \times 100\%$$

يعتبر الهدف من دراسة هذه النسب هو معرفة توزيع مصادر التمويل على مجالات الاستثمار المختلفة والتي تقدم دليلاً على مدى عقلانية استخدام الأموال في الأغراض الاستثمارية.

¹ أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2010، ص: 156.

² وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

المحور الخامس: دراسة وتحليل حسابات النتائج

تختلف دوافع تحليل النتيجة باختلاف الأطراف والاهداف المرجوة منها، إذ يركز المساهم أو المالك على المردودية والربح بهدف التعرف على العقوبات التي ساهمت في تحقيق نتائج منخفضة والعمل على تفاديها أو تجنبها مستقبلا، في حين يسعى المسير المالي إلى تقييم الأداء المالي ومعالجة الانحرافات عن الخطة الموضوعة، وتساهم كذلك في فهم الأسباب والعوامل التي تؤثر على الأهداف المتعلقة بتحقيق التوازن المالي.

1- تعريف جدول حساب النتائج

جدول حساب النتائج هو قائمة مالية تلخص الأعباء والناتج المنجزة من قبل المؤسسة خلال دورة مالية (سنة مالية)، لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحقق هذه الناتج والاعباء، يوضح النتيجة الصافية من خلال تجميع مختلف عناصر الناتج والاعباء (الفارق بين الناتج والاعباء يعطينا نتيجة الدورة) التي تسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير.

نص القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) في المادة 34 حساب النتائج كما يلي: "يعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف الكيان (المؤسسة) خلال السنة المالية"، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ تحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح، وحسب النظام المحاسبي المالي هناك نوعين من جدول حساب النتائج هما:

- جدول حساب النتائج حسب الطبيعة؛
- جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

ومن خلال التعريف السابق يتضح أن جدول حساب النتائج يتضمن عنصرين أساسيين هما المنتوجات والاعباء، إذ تتمثل منتوجات السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية (الإيرادات) التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مداخيل أو زيادة الأصول أو انخفاض في الخصوم كما تمثل استعادة خسارة في القيمة والاحتياطات المحددة، بينما تمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور خصوم، وتشمل كذلك الأعباء مخصصات الاهتلاك أو الاحتياطات (المؤنات) وخسارة القيمة¹.

2- دورات جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

يقسم جدول حساب النتائج حسب الطبيعة إلى ثلاثة دورات أساسية، ذلك بهدف تحليل النتيجة قصد تحديد مساهمة كل دورة من هذه الدورات في النتيجة الصافية، ويقوم بتصنيف الأعباء والإيرادات (المنتوجات)

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادتين رقم 25-26، الجزائر، 28 ماي 2008، ص:13.

المالية حسب طبيعتها (مشتريات مواد أولية، إهلاكات، مؤونات،...)، تتمثل دورات جدول حساب النتائج حسب الطبيعة من أجل حساب النتيجة النهائية في:¹

2-1- النتيجة العملية (نتيجة الاستغلال):

هي الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال الأنشطة الأساسية لها، وتعتبر النتيجة العملية مؤشر للربح الاقتصادي فمن خلالها يتم قياس الأداء، وبالتالي فهي الدورة المسؤولة عن تحقيق نتيجة إيجابية بالنسبة للمؤسسة باعتبارها تمثل النشاط الأساسي لها، فإذا حققت المؤسسة نتيجة استغلال سالبة فمن الصعب عليها تحقيق نتيجة صافية موجبة، ولذلك فإن حدث ذلك وتكررت نتيجة استغلال سالبة فيجب على المؤسسة اتخاذ قرارات استراتيجية منها تغيير النشاط أو تنويعه أو الانسحاب منه.

2-2- نتيجة مالية:

هي الدورة المسؤولة عن مكافأة المقرضين وتوظيف الفوائد المالية، فمن خلال الأولى تنجم عنها مصاريف وفوائد مالية واجبة الدفع والثانية تنتج عنها إيرادات وفوائد مالية للتحصيل، والفرق بين هذه الفوائد والمصاريف والإيرادات تمثل النتيجة المالية.

2-3- النتيجة الاستثنائية:

تحتسب بالفرق بين المصاريف والإيرادات المتأتية من مختلف الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي للمؤسسة، ويمكن أن تكون هذه النتيجة موجبة أو سالبة حسب مستوى الأداء المحقق في هذه الأنشطة، ومن الطبيعي أن يكون مستوى هذه النتيجة أقل من نتيجة الاستغلال.

3- شكل جدول حساب النتائج:

يشترط النظام المحاسبي المالي (SCF) على المؤسسات تقديم جدول حساب النتائج حسب الطبيعة في القوائم المالية، في حين ترك الحرية في الاعتماد على حساب النتائج وفق الوظيفة لغرض قياس وحساب النسب بين مختلف الأصناف من الأعباء والنواتج، كما تضمن شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة والوظيفة والتي يمكن إظهارها في الجداول الموالية:

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص: 154-155.

الجدول رقم 04 يوضح شكل جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الاعمال تغير مخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال 1- إنتاج السنة المالية المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى 2- استهلاك السنة المالية 3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2) أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة 4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات 5- النتيجة العملية المنتجات المالية الأعباء المالية 6- النتيجة المالية 7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6) الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية 8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية العناصر غير العادية -المنتجات العناصر غير العادية -الاعباء 9- النتيجة غير العادية 10- النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1) 11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)
			(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الجزائر، 25 مارس 2009، ص:30.

الجدول رقم 05 يوضح شكل جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	
			رقم الاعمال كلفة المبيعات هامش الربح الإجمالي منتجات عملياتية أخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية النتيجة العملياتية تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتجات غير عادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجموع (1)
(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: المرجع السابق، ص: 31.

4- الأرصدة (الحسابات) الوسيطة للتسيير:

يعتبر جدول حساب النتائج كبيان تفصيلي لإيرادات وأعباء المؤسسة خلال دورة (سنة) مالية معينة كما سبق وان ذكرنا وهو يبين نتيجة الدورة من خلال مقارنة إيراداتها مع أعباءها، وتستخلص الأرصدة الوسيطة للتسيير من خلال إعادة تبويب مباشرة لعناصر (إيرادات وأعباء) جدول حساب النتائج، فالهدف من هذه الأرصدة الوسيطة هو توضيح وتحليل كيفية تشكل النتيجة في المؤسسة، وكذلك تمكن من استخراج مؤشرات عن نشاط المؤسسة والتي تشكل الأساس في عملية التحليل، تتلخص هذه الارصدة الوسيطة للتسيير في:

4-1- رصيد القيمة المضافة للاستغلال:

تعبّر عن الإضافة التي قدمتها المؤسسة انطلاقاً من أنشطتها الأساسية وتساعد في تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال قياس معدل النمو وكذلك الوزن الاقتصادي للمؤسسة، وتعكس الفعالية التيتم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة، كما تستخدم كمقياس للمقارنة ما بين المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع¹، تحسب القيمة المضافة بالعلاقة:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{إنتاج السنة المالية} - \text{استهلاك السنة المالية}$$

بحيث:

يتمثل إنتاج السنة المالية في جميع المنتجات المصنعة من طرف المؤسسة والنواتج (الإيرادات) المتأتية من النشاط الاستغلالي، وبذلك يحسب إنتاج السنة المالية حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي:

$$\text{إنتاج السنة المالية} = \text{المبيعات والمنتجات المحققة (ح/70)} + \text{الإنتاج المخزن (ح/72)} + \text{الإنتاج المثبت (ح/73)} + \text{إعانات الاستغلال (ح/74)}$$

أما استهلاك السنة المالية فهو يمثل جميع استهلاكات دورة الاستغلال ويحسب كما يلي:

$$\text{استهلاك السنة المالية} = \text{المشتريات المستهلكة (ح/60)} + \text{الخدمات الخارجية (ح/61)} + \text{الخدمات الخارجية الأخرى (ح/62)}$$

4-2- الفائض الإجمالي عن الاستغلال:

الفائض الإجمالي عن الاستغلال هو رصيد التدفقات الحقيقية للاستغلال أي هو مقياس للثروة المالية المحققة من النشاط الاستغلالي للمؤسسة، وبذلك فإن الفائض الإجمالي للاستغلال يقيس الربح الاقتصادي الخام الناتج عن دورة الاستغلال²، يحسب انطلاقاً من القيمة المضافة كما يلي:

$$\text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال} = \text{القيمة المضافة} - \text{مصاريف المستخدمين (ح/63)} - \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة (ح/64)}$$

¹ لسلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² Christian hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, 2 éme édition, groupe revue fiduciaire, paris, 2008, p: 84.

يعتبر الفائض الإجمالي عن الاستغلال مؤشر جيد على الأداء الصناعي والتجاري للمؤسسة باعتباره مستقل عن طريقة تمويل المؤسسة وكذلك طريقة اهتلاك أصولها.

4-3- النتيجة العملياتية (نتيجة الاستغلال):

النتيجة العملياتية عبارة عن رصيد دورة الاستغلال وهي تعبر عن الربحية أو الخسارة الناتجة من النشاط الأساسي للمؤسسة، وذلك بمقابلة إيرادات دورة الاستغلال مع المصروفات أو الأعباء المتعلقة بهذه الأخيرة، تحسب النتيجة العملياتية وفق العلاقة الآتية:

$$\begin{aligned} \text{النتيجة العملياتية} &= \text{الفائض الإجمالي عن الاستغلال} + \text{المنتجات العملياتية الأخرى (ح/ 75)} - \text{الأعباء} \\ &\text{العملياتية الأخرى (ح/ 65)} - \text{مخصصات الاهتلاك والمؤونات (ح/ 68)} + \text{استرجاع} \\ &\text{خسارة القيمة والمؤونات (ح/ 78)} \end{aligned}$$

4-4- النتيجة المالية:

هي النتيجة التي حققتها المؤسسة من الأنشطة المالية وتحسب بالفرق بين النواتج والأعباء المالية حسب العلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة المالية} = \text{المنتجات المالية (ح/ 76)} - \text{الأعباء المالية (ح/ 66)}$$

4-5- النتيجة العادية قبل الضرائب:

النتيجة العادية قبل الضرائب عبارة عن التدفقات العادية الناتجة عن نشاط المؤسسة بعد الأخذ بعين الاعتبار للسياسة التمويلية، وتحسب بمجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية كما يلي:

$$\text{النتيجة العادية قبل الضرائب} = \text{النتيجة العملياتية} + \text{النتيجة المالية}$$

4-6- النتيجة الصافية للأنشطة العادية:

تتحصل على النتيجة الصافية للأنشطة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} &= \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - \text{الضرائب الواجب دفعها عن النتائج} \\ &\text{العادية (ح/ 695 + ح/ 698)} - \text{الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية} \\ &\text{(ح/ 692 + ح/ 693)} \end{aligned}$$

4-7- النتيجة غير العادية (الاستثنائية):

تمثل النتيجة الاستثنائية في الفرق بين النواتج والأعباء المتأتبة من الأنشطة غير المعتادة للمؤسسة، أو بعبارة أخرى النواتج والأعباء التي لا تدخل في مجال النشاط العادي للمؤسسة، وتم عزل هذه النتيجة بكونها لا تتعلق بالنشاطات السابقة في جدول حساب النتائج، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة غير العادية} = \text{عناصر غير عادية؛ منتجات (ح/ 77)} - \text{عناصر غير عادية؛ أعباء (ح/ 67)}$$

4-8- النتيجة الصافية:

تتمثل النتيجة الصافية في الفرق بين نواتج وأعباء الدورة وتظهر في جانب الخصوم من الميزانية (في الأموال الخاصة)، وتمثل النتيجة الصافية عنصر أساسي في قياس وتحليل المردودية للمؤسسة، وتحسب في جدول حساب النتائج بالعلاقة الآتية:

$$\text{النتيجة الصافية} = \text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} + \text{النتيجة غير العادية}$$

5- تحليل جدول حساب النتائج:

يعتبر جدول حساب النتائج القائمة المالية الأولى المستخدمة في تحليل نشاط المؤسسة، إذ تساهم الأرصدة الوسيطة للتسيير في تحديد مراحل تشكل النتيجة وحسابها مهم للتفسير وتحديد المشكل عند مرحلة معينة، بالإضافة لذلك هناك نسب تدرس ديناميكية المؤسسة من خلال عناصر محورية مثل رقم الأعمال أو الموارد المادية والبشرية التي يتم تسخيرها، نذكر بعض هذه النسب فيما يلي:

5-1- دراسة رقم الأعمال:

يهتم المحلل المالي بدراسة رقم الأعمال من عدة زوايا كما يلي:

5-1-1 معدل نمو رقم الأعمال:

يهتم المحلل المالي بدراسة تطور رقم أعمال المؤسسة بدلالة الزمن والذي يطلق عليه معدل نمو رقم الأعمال وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل نمو رقم الأعمال} = \frac{[\text{رقم أعمال (N)} - \text{رقم أعمال (N-1)}]}{\text{رقم أعمال (N-1)}}$$

إذ يعتبر تطور رقم أعمال المؤسسة من أهم مؤشرات أداء هذه الأخيرة، فالقيمة الموجبة تظهر أو تعبر أن المؤسسة في طور النمو والازدهار، أما القيمة السالبة فتشير إلى تدهور نشاط المؤسسة واستمرار هذه الحالة مؤشر على قرب زوالها.

5-1-2 مردودية رقم الأعمال:

كما يهتم المحلل المالي بدراسة مردودية رقم الأعمال للمؤسسة أو تسمى كذلك نسبة الربحية الصافية وذلك بهدف الوقوف على مدى مردودية نشاط المؤسسة، إذ تظهر نسبة هامش الربح الصافي الناتج عن رقم الأعمال وكذلك قصد مقارنته مع ما هو محقق في القطاع، ويحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{مردودية رقم الأعمال} = \frac{(\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%}{}$$

5-2- دراسة القيمة المضافة:

تعتبر القيمة المضافة مقياس لقدرة المؤسسة على خلق الثروة انطلاقاً من نشاطها الرئيسي فهو يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هامش اقتصادي بعد تغطية التكاليف المباشرة، سنحاول دراسة وتحليل القيمة المضافة وفق النسب الموالية:

5-2-1- معدل القيمة المضافة:

يعتبر معدل القيمة المضافة مقياس أو مؤشر لديناميكية نشاط المؤسسة، فهو يعبر عن قدرة المؤسسة في توزيع الثروة على المشاركين في العملية الإنتاجية والأطراف ذات العلاقة (العمال، الدولة)، يحسب معدل القيمة المضافة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{معدل القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة} / \text{رقم الاعمال خارج الرسم})$$

5-2-2- معدل نمو القيمة المضافة:

يعتبر معدل نمو القيمة المضافة مؤشر هام في قياس نمو وازدهار نشاط المؤسسة، وهو مؤشر على مدى تحكم المؤسسة في التكاليف المباشرة، ويحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{معدل نمو القيمة المضافة} = [\text{معدل نمو القيمة المضافة (N)} - \text{القيمة المضافة (N-1)}] / \text{القيمة المضافة (N-1)}$$

بالإضافة إلى النسب السابقة هناك نسب أخرى يمكن اشتقاقها من القيمة المضافة وهي تعبر عن مستوى نشاط المؤسسة منها:

- نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة باعتبار أن المستخدمين يحصلون على تكلفة العمل الذي يقومون به، تعتبر مصاريف المستخدمين عنصرا مهما عند تحليل القيمة المضافة فالمؤسسة تنتج السلع والخدمات باستخدام عاملي انتاج أساسين هما اليد العاملة ووسائل الانتاج، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان ذلك أفضل في التحليل المالي إذ أن المؤسسة تتحكم في مصاريف المستخدمين كما أنها تعتمد على التكنولوجيا في انتاج السلع والخدمات، وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة} = (\text{أعباء المستخدمين} / \text{القيمة المضافة})$$

- نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة فالدولة تحصل على الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة من المؤسسة مقابل مزاولة نشاط المؤسسة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الضرائب والرسوم إلى القيمة المضافة} = (\text{الضرائب والرسوم} / \text{القيمة المضافة})$$

المحور السادس: دراسة وتحليل جدول تدفقات الخزينة

يهتم مستخدمو القوائم المالية بالكيفية التي تعتمد عليها المؤسسة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها اعتمادا على قائمة أو جدول التدفقات النقدية، سنحاول أن ندرس قائمة التدفقات النقدية من عدة جوانب من خلال العناوين الموالية:

1- مفهوم جدول تدفقات الخزينة:

نتناول مفهوم جدول تدفقات الخزينة من خلال العناوين الموالية:

1-1- تعريف جدول تدفقات الخزينة:

جدول تدفقات الخزينة هي قائمة من القوائم المالية تظهر المقبوضات والمدفوعات النقدية للمؤسسة، وهي تحدد النتائج النقدية لمختلف الأنشطة التي تمارسها المؤسسة ويتم تصنيفها إلى ثلاثة أنشطة هي: التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية.¹

هي قائمة مالية تضم المقبوضات (التحصيلات) والمدفوعات النقدية الخاصة بالمؤسسة خلال دورة مالية، وهي توضح وتفسر كيفية إدارة المؤسسة للنقدية التي أمكنها الحصول عليها خلال تلك الدورة المالية، وبالتالي فإن قائمة التدفقات النقدية يتم عرضها بهدف تقييم قدرة المؤسسة على التحكم في تسيير الخزينة وما يعادلها أثناء الدورة المالية، وهي تقدم لنا أجوبة عن الأسئلة الآتية:

- من أين أتت النقدية خلال الفترة؟
- في أي المجالات استخدمت النقدية خلال الفترة؟
- ما هو التغير الذي حدث في رصيد النقدية خلال الفترة؟

1-2- مكونات جدول تدفقات الخزينة:

يتضمن جدول تدفقات الخزينة المقبوضات والمدفوعات النقدية التي تمت في الدورة المالية حسب مصدرها، وهي تتضمن ثلاثة مجموعات رئيسية هي:²

1-2-1 التدفقات النقدية التي ترتبط بأنشطة الاستغلال:

هي العمليات والأنشطة التي تؤثر على صافي الدخل وهي مختلف الأنشطة التي تتولد عنها منتجات أو الأنشطة الأخرى غير المرتبطة بالاستثمار والتمويل.

1-2-2 التدفقات النقدية المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية:

هي مختلف العمليات النقدية التي تؤثر على مجموع صافي الأصول الثابتة (غير الجارية) مثل عمليات تسديد الأموال من أجل الحيازة على الثبittات أو تحصيل الأموال عن طريق التنازل عن الثبittات.

¹ Jean Jacques Julian, Les normes comptables internationales IAS/IFRS, 2eme édition, soup'foucher, paris, 2007, p :29.

² شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص: 172-173. بتصرف.

1-2-3 تدفقات نقدية المرتبطة بأنشطة التمويل:

تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة، وبالتالي هي مختلف العمليات النقدية التي تؤثر على بنية وحجم الأموال الخاصة والديون أو القروض.

2- طريقة إعداد جدول تدفقات الخزينة وأشكالها:

نتناول في هذا العنوان طريقة إعداد جدول تدفقات الخزينة وأشكالها وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي في العناوين الموالية:

1-2-1 طريقة إعداد جدول تدفقات الخزينة

أصبحت قائمة التدفقات النقدية إلزامية في القوائم المالية على جميع المؤسسات الاقتصادية حسب النظام المحاسبي المالي، وقد حدد المشرع طريقتين لعرض قائمة التدفقات النقدية وهي:

1-1-2- الطريقة المباشرة:

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة بحصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من خزينة المؤسسة لكل دورة نشاط تابعة لها، وتتم عملية التسجيل المحاسبي لهذه التدفقات النقدية بأخذ عين الاعتبار لطبيعة هذه الأخيرة وأثرها على خزينة المؤسسة، بذلك يكون صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تكون بالفرق بين النقدية المستلمة من العمليات التشغيلية وبين النقدية المدفوعة للعمليات التشغيلية.

2-1-2- الطريقة غير المباشرة:

يتم إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق هذه الطريقة بالاعتماد على ميزانيتين متتاليتين (الميزانية المحاسبية المالية) وجدول حساب النتائج، فتحدد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تعديل وتصحيح النتيجة الصافية للدورة المالية مع الأخذ بالحسبان ما يلي:

2 أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (الاهتلاكات، تغيرات الزبائن والمخزونات، تغيرات الموردين، ...)

3 تسويات الضرائب المؤجلة؛

4 التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وتقدم هذه التدفقات كل واحدة على حدى.

وتسمى كذلك بطريقة التسوية إذ يتم إجراء تعديلات وتسويات على الربح المحاسبي إلى أن يصل لصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

2-2- شكل جدول تدفقات الخزينة:

وضح المشرع الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذجين لجدول التدفقات الخزينة وهي مستمدة من معايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS)، وتمثل هذه النماذج في الجداول الموالية:

الجدول رقم 06 يوضح شكل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والاقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة في 25 مارس سنة 2009، ص: 35.

الجدول رقم 07 يوضح شكل جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة غير المباشرة

السنة المالية N-1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاهتلاكات والارصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب
			تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تشييتات تخصيلات التنازل عن تشييتات تأثير تغيرات محيط الادماج (1)
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار قروض تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الاقفال تأثير تغير سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة			

المصدر: المرجع السابق، ص: 36.

3- إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة:

تعتبر الخزينة عنصراً استراتيجياً في تمويل المؤسسة لنشاطاتها وتضمن بذلك ازدهارها، وبذلك فإن الخزينة هي مؤشر هام للتحليل المالي على المدى القصير في قياس السيولة وعلى المدى الطويل في قياس احتياجات التمويل، كما أنها تمدنا بمعلومات حول وضعية المؤسسة هل هي في حالة جيدة أم عاجزة أم مهددة بالزوال¹. وكما أشرنا سابقاً فإن جدول تدفقات الخزينة يظهر كيفية تغير الخزينة من دورة لأخرى من خلال ثلاث وظائف أساسية للمؤسسة وبالتالي شرح مساهمة كل وظيفة في تغير الخزينة، سنحاول إظهار هذه الدورات الثلاث بمكوناتها وفق الطريقة المباشرة

3-1- حساب تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:

تمثل أنشطة العمليات العادية التي ينشأ منها منتجات المؤسسة وغيرها من الأنشطة الغير مرتبطة بالاستثمار والتمويل، وتحسب كما يلي:

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال =

- (+) التحصيلات المقبوضة من الزبائن
- (-) المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
- (-) الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
- (-) الضرائب عن النتائج المدفوعة
- (+) أو (-) تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية

3-2- حساب تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار:

تتمثل تدفقات الخزينة من أنشطة الاستثمار مختلف العمليات النقدية من أجل اقتناء (أو شراء) استثمارات (أصول طويلة الاجل) وكذلك التحصيلات النقدية الناتجة من التنازلات عن الأصول طويلة الاجل، وبذلك تتمثل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار فيما يلي:

تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار =

- (-) المسحوبات عن اقتناء تشييتات عينية أو معنوية؛
- (+) التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييتات عينية أو معنوية؛
- (-) المسحوبات عن اقتناء تشييتات مالية؛
- (+) التحصيلات عن عمليات التنازل عن تشييتات مالية؛
- (+) الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية؛
- (+) الحصص والاقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة.

¹ زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

3-3- حساب تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل:

تتمثل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل في مختلف الأنشطة التي تحدث تغيير في حجم وبنية الأموال الخاصة أو في الديون طويلة ومتوسطة الاجل (الخصوم غير الجارية في الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي)، وتحسب كما يلي:

$$\text{تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل} =$$

- (+) التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم.
- (-) الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
- (+) التحصيلات المتأتية من القروض.
- (-) تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.

4- العلاقات المالية للتوازن في جدول تدفقات الخزينة:

يتكون جدول تدفقات الخزينة من ثلاث عناصر أساسية متمايزة لكنها مرتبطة مع بعضها البعض وهي موضحة فيما يلي:¹

- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ)
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
- تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)

وبالتالي يعبر عن تغير أموال الخزينة في الفترة تظهر في جدول تدفقات الخزينة وفق العلاقة الآتية:

$$(د) = (أ) + (ب) + (ج)$$

حتى تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، إذ يعتمد مبلغ تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج) على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات أنشطة الاستثمار (ب) بواسطة تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) وبذلك نكون كذلك أمام ثلاث حالات كما يلي:

- إذا كانت تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) تغطي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) بمعنى آخر $(أ) + (ب) > 0$ فإن المؤسسة في هذه الحالة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة من المفروض عدم قيام المؤسسة بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة.

¹ بلعور سليمان وعلي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع: بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مجمع SAIDAL، مداخلة في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وأليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب - البليدة، الجزائر، أيام 13-14-15 أكتوبر 2009، ص: 07-06.

- إذا كانت تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) تساوي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) بمعنى آخر $(أ) + (ب) = 0$ فإن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها لكن تكون المؤسسة بصدد عديمة المنفعة المالية أي أنها بصدد عدم القدرة على تسديد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة القيام بتحليل تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار إذ يمكن أن تكون قد بدأت استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة.

- إذا كانت تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) لا تغطي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب) بمعنى آخر $(أ) + (ب) > 0$ ففي هذه الحالة المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وهي حالة عدم المنفعة المالية، ففي هذه الحالة عليها أن تستخدم موارد التنازل عن الاستثمارات أو الرفع من قيمة رأسمالها، ويجب الإشارة إلى أنه يمكن أن يكون معدل نمو نشاط المؤسسة قوي غير أن أهمية وحجم الاستثمارات الواجب القيام بها يمكن أن تجعل تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (أ) لا تغطي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)، إذا تنفيذ هذه الاستثمارات ضروري من أجل الحفاظ على حصة المؤسسة في السوق، وبالتالي المحافظة على بقائها وعليه يؤدي ضعف أو غياب الاستثمارات إلى جعل المؤسسة عديمة المنفعة.

5- تحليل جدول تدفقات الخزينة بواسطة النسب المالية:

توجد العديد من النسب والمؤشرات التي يمكن استخراجها من جدول تدفقات الخزينة بغرض التحليل غير أنها تختلف باختلاف أغراض وأهداف التحليل، وعموماً يمكن تصنيف النسب المالية المستخدمة في تحليل جدول تدفقات الخزينة إلى ثلاثة أصناف كما يلي:

5-1- مؤشرات تقييم جودة الأرباح:

تعرف جودة الأرباح بقدرة المستثمرين على التنبؤ بالأرباح التشغيلية (العملية) غير العادية بالاعتماد على المعلومات المالية، وبذلك هي توضح مدى قدرة الأرباح المالية على تقديم صورة حقيقية عن واقع الشركة وقدرتها على الاستمرار في المستقبل أي مدى استمرارية تدفق الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية. فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية¹.

توجد مقاييس عدة تستخدم في تقييم جودة الأرباح وقد تم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات تتمثل في: الأولى مشتقة من السلاسل الزمنية للأرباح والثانية مشتقة من العلاقات بين الدخل والمستحقات أما الثالثة فإنها مشتقة من القرارات التنفيذية²، ومن أهم النسب المشتقة في تقييم جودة الأرباح ما يلي:

¹ فداء عدنان عبيد ويونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والاربعون، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص: 252.

² وائل العقلة ومأمون حمدان، تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2015، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، جامعة البعث، سورية، 2017، ص: 95-96.

5-1-1 نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي:

توضح هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي الازم للمحافظة على الطاقة الانتاجية وسداد أقساط الديون طويلة الاجل بعبارة أخرى مختلف الاحتياجات النقدية الأساسية للمؤسسة¹، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة كفاية التدفق النقدي التشغيلي} = (\text{التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلي} / \text{الاحتياجات النقدية الأساسية}) \times 100\%$$
5-1-2 نسبة النقدية من النشاط التشغيلي:

توضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية تعكس هذه النسبة نتائج الأنشطة التشغيلية وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة الأرباح²، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة النقدية من النشاط التشغيلي} = (\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{صافي الربح بعد الفوائد والضرائب}) \times 100\%$$
5-1-3 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

توضح هذه النسبة قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل بالنسبة للمؤسسة³، تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي} = (\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$
5-1-4 نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات:

توضح هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية من الأنشطة التشغيلية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك أفضل للمؤسسة تدل على قصر مدة التحصيل قيم المبيعات من الزبائن⁴، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي إلى المبيعات} = (\text{إجمالي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي} / \text{صافي المبيعات}) \times 100\%$$

¹ شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص: 186.

² المرجع السابق، ص: 184.

³ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي -دراسة حالة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري -قسنطينة، الجزائر، 2012، ص: 123.

⁴ منير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

5-2- مؤشرات تقييم السيولة:

نقصد بمقاييس السيولة في تحليل جدول تدفقات الخزينة بتلك النسب المشتقة من هذا الأخير التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل باستخدام السيولة الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، من أهم النسب المستخدمة في تقييم السيولة بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة ما يلي:¹

5-2-1 نسبة التغطية النقدية:

تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية من أجل الوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على قدرة وكفاية المؤسسة للوفاء بالاحتياجات الاستثمارية والتمويلية بواسطة تدفقات الأنشطة التشغيلية التي تمثل عصب استمرار حياة المؤسسة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التغطية النقدية} = (\text{صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي} / \text{اجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}) \times 100\%$$

5-2-2 نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون:

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من النشاط التشغيلية لتسديد فوائد الديون، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات باعتبارها النشاط الأساسي للمؤسسة ومصدر النقدية على عكس انخفاض هذه النسبة الذي هو مؤشر لنقصان السيولة، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = (\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية} / \text{فوائد الديون}) \times 100\%$$

5-2-3 نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل، ونقوم بحسابها كما يلي:

$$\text{نسبة التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} = (\text{صافي التدفق النقدي من النشاط التشغيلي} / \text{الالتزامات المتداولة}) \times 100\%$$

5-3- مؤشرات تقييم سياسة التمويل:

تستخدم مجموعة من النسب في جدول تدفقات الخزينة لقياس كفاءة إدارة المؤسسة في مجال السياسات المالية لتمويل أنشطتها، لعل من أهم النسب المستخدمة في تقييم سياسة التمويل بالاعتماد على جدول تدفقات الخزينة ما يلي:

¹ ساجي فاطمة، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

5-3-1 نسبة التوزيعات النقدية:

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح ومدى استمرار واستقرار هذه السياسة¹، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التوزيعات النقدية} = \frac{\text{التوزيعات النقدية للمساهمين} / \text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{100\%}$$

5-3-2 نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة:

توضح هذه النسبة أهمية العوائد النقدية من الاستثمارات سواء كانت في شكل مساهمات أو على شكل أوراق مالية وقروض بالنسبة للمؤسسة²، تحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التوزيعات والفوائد المقبوضة} = \frac{\text{المقبوضات النقدية من الفوائد الدائنة والتوزيعات النقدية على الأسهم} / \text{التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة}}{100\%}$$

5-3-3 نسبة الانفاق الرأسمالي:

توضح هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي في تمويل الانفاق الرأسمالي المستثمر في الأصول الإنتاجية³، تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة الانفاق الرأسمالي} = \frac{\text{الانفاق الرأسمالي الحقيقي} / \text{التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الاجل وإصدار الأسهم}}{100\%}$$

إن استخدام النسب والمؤشرات في تحليل جدول تدفقات الخزينة ومقارنتها بتلك النسب والمؤشرات الخاصة بالمؤسسات التي تنشط في نفس قطاع المؤسسة؛ وكذلك مقارنتها بالنتائج التي تظهرها عملية تحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج؛ ستوفر إطار أوسع لتقييم أدائها بشكل أدق وأكثر موضوعية من الاعتماد فقط على النسب المستخدمة في تحليل الميزانية المالية وجدول حساب النتائج.

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 123.

² نفس المكان.

³ نفس المكان.

المحور السابع: حالات عملية شاملة حول التحليل المالي

الحالة الأولى:

ليكن لديك ميزان المراجعة المتعلق بمؤسسة إنتاجية بتاريخ 2018.12.31.

1.050		موردو التثبيتات
240		موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها
	390	تسبيقات للموردين
	4.300	الزبائن
	330	الزبائن-المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
360		التسبيقات المستلمة من الزبائن
590		المستخدمون-الأجور المستحقة
220		الضمان الاجتماعي
700		الدولة، الضرائب على النتائج
	150	الرسم على القيمة المضافة القابل للخصم
240		الرسم على القيمة المضافة المجمع من المبيعات
	180	الأعباء المعاينة مسبقا
90		الإيرادات المعاينة مسبقا
150		خسائر القيمة عن الزبائن
675		الحساب البنكي
	305	الصندوق
22.410	22.410	المجموع

البيان	رصيد مدین	رصيد دائن
رأسمال الشركة		10.497
المرحل من جديد		383
نتيجة السنة المالية		2.100
الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي		1.500
تثبيتات معنوية	1.800	
اهتلاك التثبيتات المعنوية		1.080
التثبيتات العينية	9.450	
اهتلاك التثبيتات العينية		1.614
خسائر القيمة عن التثبيتات العينية		36
المواد الأولية واللوازم	1.560	
التموينات الأخرى	1.395	
المنتجات الجاري إنجازها	630	
المنتجات المصنعة	1.320	
مخزونات في الخارج	600	
خسائر القيمة عن التموينات الأخرى		45
خسائر القيمة عن المخزونات من المنتجات		90
موردو المخزونات والخدمات		750

المطلوب:

- إعداد الميزانية المالية بالاعتماد على ميزان المراجعة المعطى إذا علمت أن:
 - ديون عقود الإيجار التمويلي منها 500 دج تسدد خلال سنة 2018 والباقي بعد سنة 2019.
 - نتيجة الدورة يخصص منها 05% كاحتياطات و 10% يتم استثمارها (ترسمل) و 85% ستوزع على الشركاء.
- إعداد الميزانية المالية المختصرة بالقيم ثم بالنسب المئوية.

الحل:

1- إعداد الميزانية المالية:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
12.195	الأموال الدائمة	8.520	الأصول الثابتة (غير جارية)
11.195	الأموال الخاصة	720	التشبيات المعنوية
10.707	رأس المال الشركة	7.800	التشبيات العينية
383	المرحل من جديد	10.875	الأصول المتداولة (الجارية)
105	الاحتياطات	5.370	قيم الاستغلال
		1.560	المواد الأولية واللوازم
1.000	ديون طويلة ومتوسطة الاجل	1.350	التموينات الأخرى
1.000	الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	630	المنتجات الجاري إنجازها
7.200	خصوم متداولة (جارية)	1.230	المنتجات المصنعة
6.525	ديون قصيرة الاجل	600	مخزونات في الخارج
		5.200	قيم قابلة للتحقيق
500	الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	390	تسبيقات للموردين
1785	أرباح موزعة على الشركاء	4.150	الزبائن
750	موردو المخزونات والخدمات	330	الزبائن-المنتجات التي لم تعد فواتيرها بعد
1.050	موردو التشبيات	150	الرسم على القيمة المضافة القابل للخصم
240	موردو الفواتير التي لم تصل إلى صاحبها	180	الأعباء المعاينة مسبقا
360	التسبيقات المستلمة من الزبائن		
590	المستخدمون-الأجور المستحقة	305	قيم جاهزة
220	الضمان الاجتماعي	305	الصندوق
700	الدولة، الضرائب على النتائج		
240	الرسم على القيمة المضافة المجمع من المبيعات		
90	الأعباء المعاينة مسبقا		
675	تسبيقات بنكية		
675	البنك		
19.395	مجموع الخصوم	19.395	مجموع الاصول

- قمنا عند إعداد الميزانية المالية بتوزيع النتيجة وفق ما تضمنته معطيات التمرين وذلك كما يلي:
- 05 % من النتيجة احتياطات: $(0,05 \times 2.100) = 105$
- 10 % من النتيجة يتم استثمارها (ترسم) تضاف إلى رأسمال المؤسسة: $(0,10 \times 2.100) = 210$
- 85 % من النتيجة توزع على الشركاء: $(0,85 \times 2.100) = 1785$
- أما فيما يتعلق بالديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي فقد قمنا بتقسيمها على حسب مبدأ أجال الاستحقاق وبذلك تكون كما يلي:
- 500 ون أجال استحقاقها أقل من سنة وبذلك تكون في الديون قصيرة الاجل؛
- 1000 ون أجال استحقاقها أكثر من سنة وبالتالي هي ديون طويلة ومتوسطة الاجل.
- 2- إعداد الميزانية المالية المختصرة بالقيم ثم بالنسب المئوية:
- 2-1 الميزانية المالية المختصرة بالقيم:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
12.195	الأموال الدائمة	8.520	الأصول الثابتة
11.195	الأموال الخاصة	10.875	الأصول المتداولة
1.000	الديون الطويلة ومتوسطة الاجل	5.370	قيم الاستغلال
7.200	الخصوم المتداولة	5.200	قيم قابلة للتحقيق
6.525	ديون قصيرة الاجل	305	قيم جاهزة
675	تسبيقات بنكية		
19.395	مجموع الخصوم	19.395	مجموع الاصول

2-2 الميزانية المالية المختصرة النسبية:

النسبة %	الخصوم	النسبة %	الاصول
62,88	الأموال الدائمة	43,93	الأصول الثابتة
57,72	الأموال الخاصة	56,07	الأصول المتداولة
05,16	الديون الطويلة ومتوسطة الاجل	27,69	قيم الاستغلال
37,12	الخصوم المتداولة	26,81	قيم قابلة للتحقيق
33,64	ديون قصيرة الاجل	01,57	قيم جاهزة
03,48	تسبيقات بنكية		
% 100	مجموع الخصوم	% 100	مجموع الاصول

الحالة الثانية:

لتكن لديك الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة « Z » المتعلقة بسنة 2015 كما يلي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
475	أموال دائمة	340	أصول ثابتة
280	أموال خاصة	450	أصول متداولة
195	ديون طويلة الأجل	195	قيم الاستغلال
315	خصوم متداولة	212	قيم غير جاهزة
285	ديون قصيرة الأجل	43	قيم جاهزة
30	تسبيقات بنكية		
790	مجموع الخصوم	790	مجموع الأصول

إذا علمت أن:

- رقم الاعمال يساوي 500 وحدة نقدية والنتيجة الصافية للشركة تساوي 30 وحدة نقدية وقد وزعت على الشركاء.

- معدل الربحية الصافية المقبولة في هذا القطاع هي تساوي أو أكبر من 08 %

- معدل الاستقلالية المالية المثلى في القطاع هي تساوي أو أكبر من 0,5 (أي 50%)

المطلوب:

- 1- حساب مؤشرات التوازن المالي مع التعليق على النتائج؟
- 2- حساب نسب السيولة مع التعليق على النتائج؟
- 3- هل النتيجة المحققة من قبل الشركة تعتبر مناسبة؟
- 4- حساب مردودية الأصول؟
- 5- تلجأ المؤسسة لطلب قرض من البنك هل يمنح البنك القرض أم لا؟

الحل

1- حساب مؤشرات التوازن المالي:

- رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

$$340 - 475 =$$

$$135 =$$

نلاحظ أن رأس المال العامل أكبر من الصفر وبالتالي الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة وجزء من الأصول المتداولة وبالتالي المؤسسة تمتلك هامش أمان على المدى الطويل.

- إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (خصوم متداولة - تسيقات بنكية)

= قيم استغلال + قيم قابلة للتحقيق - ديون قصيرة الاجل

$$285 - 212 + 195 =$$

$$122 =$$

نلاحظ أن إحتياجات رأس المال العامل أكبر من الصفر وبالتالي إحتياجات دورة الاستغلال أكبر من مواردها فيجب على المؤسسة الحصول على موارد جديدة لتوسيع دورة الاستغلال مدام هناك ضمان لتسديد والمتمثل في الفائض من قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحقيق.

- الخزينة = قيم جاهزة - تسيقات بنكية

$$30 - 43 =$$

$$13 =$$

نلاحظ أن الخزينة موجبة وبالتالي المؤسسة في حالة يسر مالي.

2- حساب نسب السيولة:

- نسبة السيولة العامة = (أصول متداولة / خصوم متداولة) $\times 100\%$

$$= (315/450) \times 100\%$$

$$= 142,85\%$$

نلاحظ أن نسبة السيولة الدائمة أكبر من 100% وهذا يدل على أن الأصول المتداولة تغطي كل الخصوم

المتداولة وهي كذلك مؤشر على أن رأس المال العامل الدائم أكبر من الصفر.

- نسبة السيولة المختصرة = [(قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة) / خصوم متداولة] $\times 100\%$

$$= [315 / (43 + 212)] \times 100\%$$

$$= 80,95\%$$

نسبة السيولة المختصرة تساوي 80,95% وهذا يعني أن لو افترضنا أن قيم الاستغلال تعجز لتتحول إلى

سيولة فإن القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة تغطي 80,95% من الخصوم المتداولة.

- نسبة السيولة الجاهزة = (قيم جاهزة / خصوم متداولة) $\times 100\%$

$$= (315 / 43) \times 100\%$$

$$= 13,65\%$$

القيم الجاهزة لوحدها تغطي 13,65% من الخصوم المتداولة.

يجب الإشارة إلى أن للحكم على إيجابية أو سلبية نسب السيولة يجب أن تتوفر المعطيات على النسب المرجعية المحققة في القطاع، إذ يعتبر قيمة النسب أكبر أو أقل مما هو محقق في القطاع شيء سلبى للمؤسسة، وحتى تكون هذه النسب إيجابية يجب أن تتراوح قيمتها في مجال النسب المرجعية.

3- هل النتيجة المحققة من قبل الشركة تعتبر مناسبة؟

حتى يتمكن من الإجابة على السؤال نقوم بحساب نسبة الربحية الصافية للمؤسسة ثم نقوم بمقارنتها مع ما هو محقق في القطاع:

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الاعمال}) \times 100\%$$

$$= (30 / 500) \times 100\%$$

$$= 6\%$$

نلاحظ أن نسبة الربحية الصافية للمؤسسة تساوي 6% وهي أقل من النسبة المحققة في القطاع (تساوي أو أكبر من 8%) وبالتالي تعتبر نتيجة المؤسسة غير مناسبة.

4- حساب نسبة مردودية الأصول:

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

$$= (30 / 790) \times 100\%$$

$$= 3,80\%$$

5- دراسة إمكانية قبول البنك منح القرض للمؤسسة أم لا:

حتى يتمكن من الإجابة على السؤال نقوم بحساب معدل الاستقلالية المالية للمؤسسة ثم نقوم بمقارنتها مع ما هو محقق في القطاع:

$$\text{نسبة حقوق الملكية في الهيكل التمويلي} = [\text{حقوق الملكية} / \text{مجموع الخصوم}] \times 100\%$$

$$= [280 / 790] \times 100\%$$

$$= 35,44\%$$

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية للمؤسسة تساوي 35,44% وهي أقل مما هو محقق في القطاع (أكبر أو تساوي 50%) وبالتالي البنك يرفض تقلمم القرض للمؤسسة.

الحالة الثالثة:

كانت النواتج والاعباء المالية لمؤسسة " الاطلس " لسنة 2018 كما هي موضحة في الجدول الموالي:

المبالغ	النواتج (الإيرادات)	المبالغ	الأعباء (المصاريف)
20.224	انتاج مباع	9.882	مشتريات مواد أولية
80	مخزون بداية المدة من المنتجات	510	مخزون بداية المدة المواد الأولية
500	مخزون نهاية المدة من المنتجات	270	مخزون نهاية المدة مواد أولية
240	انتاج المؤسسة لذاتها	880	مصاريف الخدمات الخارجية
380	اعانات الاستغلال المستلمة	800	ضرائب ورسوم واقتطاعات ماثلة
2.220	استرجاع مؤونات الاستغلال	5.200	مصاريف المستخدمين
288	إيرادات عملياتية أخرى	144	مصاريف عملياتية أخرى
636	إيرادات مالية	3.700	مخصصات الاهتلاك وتدني القيم
240	إيرادات استثنائية	732	مصاريف مالية
2.880	الإيرادات الصافية للألة المتنازل عنها	528	مصاريف استثنائية
		2.300	القيمة المحاسبية الصافية للألة المتنازل عنها
		1.836	الضريبة على أرباح الشركات

المطلوب:

- 1- إعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة وبيان الأرصدة الوسيطة للتسيير؟
- 2- حساب المعدلات الأتية: النتيجة الصافية/ رقم الاعمال؛ القيمة المضافة/ رقم الاعمال؛ مصاريف المستخدمين/ رقم الاعمال؛ مخصصات الاهتلاك/ رقم الاعمال؛ المصاريف المالية/ رقم الاعمال؟
- 3- بناء على المعدلات السابقة ما تشخيصك لدورة الاستغلال إذا علمت أن معدل الربحية المحقق في القطاع يساوي 10%؟

الحل:

1- إعداد جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

المشتريات المستهلكة = مشتريات المواد الأولية + مخزون بداية المدة مواد أولية - مخزون نهاية المدة مواد أولية

$$270 - 510 + 9.882 =$$

$$10.112 =$$

تغير مخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع = مخزون نهاية المدة من المنتجات - مخزون بداية المدة من المنتجات

$$80 - 500 =$$

$$420 =$$

جدول حساب النتائج حسب الطبيعة:

المبالغ	البيان
20.224	رقم الاعمال
420	تغير مخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
240	الإنتاج المثبت
380	اعانات الاستغلال
21.264	1- إنتاج السنة المالية
10.112	المشتريات المستهلكة
880	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
10.992	2- استهلاك السنة المالية
10.272	3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
5.200	أعباء المستخدمين
800	الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
4.272	4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال
288	المنتجات العملية الأخرى
144	الأعباء العملية الأخرى
3.700	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
2.200	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات
2.916	5- النتيجة العملية
636	المنتجات المالية
732	الأعباء المالية
(96)	6- النتيجة المالية
2.820	7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
1.836	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
-	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
24.408	مجموع منتجات الأنشطة العادية
23.404	مجموع أعباء الأنشطة العادية
1.004	8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
3.120	العناصر غير العادية -المنتجات
2.828	العناصر غير العادية -الاعباء
292	9- النتيجة غير العادية
1.296	10- النتيجة الصافية للسنة المالية

2- حساب المعدلات:

يتضمن الجدول الموالي مختلف المعدلات المطلوب حسابها كما يلي:

العلاقة القانونية	التطبيق العددي	النسبة المئوية
(النتيجة الصافية/ رقم الاعمال) $\times 100\%$	$100 \times (20.224/1.296)\%$	6,4 %
(القيمة المضافة/ رقم الاعمال) $\times 100\%$	$100 \times (20.224/10.272)\%$	50,79 %
(مصاريف المستخدمين/ رقم الاعمال) $\times 100\%$	$100 \times (20.224/5.200)\%$	25,71 %
(مخصصات الاهتلاك/ رقم الاعمال) $\times 100\%$	$100 \times (20.224/3.700)\%$	18,29 %
(المصاريف المالية/ رقم الاعمال) $\times 100\%$	$100 \times (20.224/732)\%$	3,62 %

3- تشخيص دورة الاستغلال:

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت معدل ربحية يساوي 6,4 % أي كل 100 وحدة نقدية موظفة في رقم الاعمال أعطت 6,4 وحدة نقدية كنتيجة صافية، وبالتالي التكاليف الموجهة للمتعاملين الاقتصاديين والمالين (البنوك، الموردن، الدولة،...) امتصت 93,6 % من رقم الاعمال.

كما نلاحظ أن معدل الربحية المحقق من قبل المؤسسة (6,4 %) منخفض مقارنة مع ما هو محقق في القطاع (10 %)، وبالتالي المؤسسة تعاني من ارتفاع بعض التكاليف التي يجب عليها تحديدها والعمل على تخفيضها والتحكم فيها مستقبلا.

من خلال معدل القيمة المضافة الذي يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق هامش اقتصادي بعد تغطية التكاليف المباشرة نجده يساوي 50,79 %، وبالتالي التكاليف المباشرة لنشاط المؤسسة تمتص 49,21 % من رقم الاعمال وهي نسبة مرتفعة نوعا ما.

في حين تمثلت نسبة مصاريف المستخدمين 25,71 % وهي نسبة كذلك مرتفعة تدل على أن المؤسسة تعتمد في نشاطها على اليد العاملة المباشر عوض التكنولوجيا (الآلات الحديثة) والمناولة بالباطن وهذا ما يدعمه نسبة مخصصات الاهتلاك التي تساوي 18,29 % باعتبارها أقل من نسبة مصاريف المستخدمين.

كما نلاحظ في جدول حساب النتائج أن النتيجة المالية سالبة غير أن معدل المصاريف المالية من رقم الاعمال تساوي 3,62 % وهي نسبة منخفضة مقارنة بالأعباء الأخرى.

وبذلك يمكن القول أن سبب انخفاض معدل الربحية للمؤسسة يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع استهلاك السنة المالية (المتتمثلة في المشتريات المستهلكة) ونسبة مصاريف المستخدمين ومخصصات الاهتلاك دون أن ننسى بعض التكاليف الأخرى التي كان تأثيرها بدرجة أقل.

الحالة الرابعة:

لتكن لديك معلومات متعلقة بالشركة "Z" كما هو موضح أدناه:

1- كانت عناصر الميزانية المتعلقة بالشركة كما يلي:

2017	2016	الخصوم	2017	2016	الاصول
1.500	1.250	راس المال	3.760	1.910	أصول ثابتة (قيم اجمالية)
3.410	1.380	الاحتياطات والأرباح المحتجزة	1.480	1.060	الاهتلاك المتراكم
2.300	1.040	ديون طويلة الاجل	2.280	850	أصول ثابتة (قيم صافية)
250	1.890	ذمم دائنة	1.000	1.950	المخزونات
230	100	مصاريف بنكية	1.800	1.200	المدينون
400	1.000	ضرائب مستحقة	2.500	2.500	أوراق القبض
			410	160	النقدية
8.090	6.660	مجموع الخصوم	8.090	6.660	مجموع الاصول

2- قامت الشركة سنة 2017 بشراء كافة أسهم إحدى الشركات التي تنشط في نفس القطاع بقيمة 590 وحدة نقدية، وكانت القيمة العادلة للأصول والخصوم التي تم الحصول عليها في الميزانية المالية كالآتي:

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الاصول
200	ديون طويلة الاجل	650	الأصول الثابتة
100	الذمم الدائنة	100	المخزونات
		100	المدينون
		40	النقدية

3- كما قامت الشركة بمجموعة من العمليات خلال سنة 2017 وهي موضحة كما يلي:

- رفع قيمة رأسمالها بواسطة إصدار أسهم قيمتها 250 ون نقداً؛
- الحصول على قروض نقدية طويلة الاجل قيمتها 250 ون؛
- بلغت مصاريف المعاملات البنكية خلال هذه السنة 400 ون؛
- تم توزيع أرباح قيمتها 1200 ون نقداً؛
- تم الحصول على فوائد نقدية عن توظيفات مالية قيمتها 400 ون؛
- تم بيع أصول ثابتة نقداً تكلفتها التاريخية 80 ومجموع إهلاكها المتراكم 60 ون بمبلغ 20 ون؛

- تحصلت الشركة على أصول ثابتة قيمتها 1250 ون منها 900 عن طريق قروض الايجار والباقي تم دفعه نقدا؛
- 4- معلومات إضافية أخرى مستخلصة من جدول حساب النتائج لسنة 2017 كما يلي:
- اجمالي المبيعات تساوي 30.610 ون، النتيجة الصافية للدورة تساوي 3.230 ون.
- مدفوعات نقدية للموردين والمستخدمين قيمتها 27.600 ون (من بينها القيم الموجودة في الذمم الدائنة للميزانية).
- متحصلات نقدية من شركة التأمين عن تسوية تعويضات التأمين بقيمة 180 ون.
- قيمة الضرائب على أرباح الشركات المتعلقة بالدورة قيمتها 300 ون.

المطلوب:

إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة.

الحل:

يعتمد إعداد جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة على التدفقات النقدية الفعلية في المؤسسة وعليه نقوم بحساب البعض منها الغير المتضمنة في المعطيات:

رصيد المدينون = رصيد المدينون 2016 + رقم الاعمال - متحصلات من المدينون. وبالتالي يصبح لدينا:

متحصلات من المدينون = رقم الاعمال + (رصيد المدينون 2016) - رصيد المدينون 2017

$$1800 = (100 + 1200) + 30.610 -$$

$$30.110 =$$

ديون طويلة الاجل 2017 = ديون طويلة الاجل 2016 + الديون المتحصل عليها في 2017 - التسديدات

التسديدات = ديون طويلة الاجل 2016 + الديون المتحصل عليها في 2017 - ديون طويلة الاجل 2017

$$2.300 = (200 + 1.040) + (900 + 250) -$$

$$90 =$$

رصيد الضرائب 2017 = رصيد ضرائب 2016 + الضرائب المتعلقة ب2017 - الضرائب المدفوعة في 2017

الضرائب المدفوعة في 2017 = رصيد ضرائب 2016 + الضرائب المتعلقة ب2017 - رصيد الضرائب 2017

$$400 = 1000 + 300 -$$

$$900 =$$

تسديد المصاريف البنكية = رصيد المصاريف البنكية 2016 + المصاريف البنكية المتعلقة ب 2017 - رصيد

المصاريف البنكية 2017

$$230 = 100 + 400 -$$

$$270 =$$

جدول تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة:

المبالغ	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية
30.110	التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن
(27.600)	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
(270)	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
(900)	الضرائب عن النتائج المدفوعة
1.340	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية
180	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
1.520	صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (أ)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار
(900)	المسحوبات عن اقتناء تثبيطات عينية أو معنوية
20	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات عينية أو معنوية
-	المسحوبات عن اقتناء تثبيطات مالية
-	التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيطات مالية
400	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية
-	الحصص والاقساط المقبوضة عن النتائج المستلمة
(480)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل
250	التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم
(1.200)	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
250	التحصيلات المتأتية من القروض
(90)	تسديدات القروض أو الديون الأخرى
(790)	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
250	تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
160	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
410	أموال الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
250	تغير أموال الخزينة خلال الفترة
	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

قائمة المراجع:

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

- 1- إلياس بن ساسي ويوسف القرايشي، التسيير المالي (الإدارة المالية: دروس وتطبيقات)، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.
- 2- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، عمان، الأردن، 2010.
- 3- زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 4- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 5- عاطف ولهم أندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 6- عبد الحليم كراجيه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 7- عبد المعطي رشيد وحسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 8- عدنان تايه النعيمي وارشاد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008.
- 9- عدنان نايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 10- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.
- 11- لسوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 12- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 13- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 14- وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 15- وليد ناجي الحياي، مذكرات التحليل المالي في المنشآت التجارية، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة بالدمار، 2007.

ثانيا: المداخلات والمقالات

- 1- بلعور سليمان وعلي بن الطيب، قراءة مالية للمعيار الدولي السابع: بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مجمع SAIDAL، مداخل في الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب -البليدة، الجزائر، أيام 13-14-15 أكتوبر 2009.
- 2- وائل العقلة ومأمون حمدان، تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية -دراسة تطبيقية خلال الفترة 2011-2015، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، جامعة البعث، سورية، 2017.
- 3- فداء عدنان عبيد ويونس عباس أكبر، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والاربعون، جامعة بغداد، العراق، 2016.

ثالثا: الأطروحات

- 1- محمد بشير إبراهيم الزعبي، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملاءة المالية للعملاء -دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في الإدارة المالية، جامعة سانت كلمنس، 2011.
- 2- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة بسطيف، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2009.

رابعا: المطبوعات

- 1- ساجي فاطمة، مطبوعة في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت، الجزائر، 2017.
- 2- سعيدة بورديمة، التسيير المالي، مطبوعة دوروس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 -قالة، الجزائر، 2015.

خامسا: المراسيم والقرارات

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 27، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المادتين رقم 25-26، الجزائر، 28 ماي 2008.
- 2- قرار مؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009،

II. المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Christian hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, 2 éme édition, groupe revue fiduciaire, paris, 2008
- 2- Jean Jacques Julian, **Les normes comptables internationales IAS/IFRS**, 2eme édition, soup'foucher, paris, 2007.

3- المواقع الالكترونية:

- 1- www.ao-academy.org/arabic
- 2- www.Kotobarabia.com
- 3- www.noor-book.com